الفصل الثانى عشر

أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية

بعد تفجيرات ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

الفصل الثانى عشر
أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفجيرات ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)

مدخـــل

اتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بالعديد من السمات التي اعتبرت مـــن الـــدلائل المؤكدة على سيطرة القطب الواحد على مقاليد الأمور في عالم اليوم ، كان أبرز هذه السمات ظهور الصراعات الإثنية، والدينية، والطائفية بصورة أكبر مما كان عليه الحال زمن ما قبل الحرب الباردة، وبالتالي فإن دراستها وفهمها قد أخذ اهتماما موازيا مـــع الحروب التقليدية التي كانت تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول على أخرى، ومن هنا فقد أصبح الربط بين قضايا السياسة الداخلية وقضايا السياسة العالمية قويا، وفى أحيان مختلفة يصعب الفصل بينها.

فبعد انتهاء الحرب الباردة اعتبرت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أن المعادلة القديمة بين الأمن والحرية لم تعد ضرورية ، وحسم الأمر الآن لصالح الحريـــة، ووصل التاريخ إلى نهايته كما أشار إلى ذلك المفكر فوكوياما، والتحول من الضـــبط والسيطرة إلى تطبيق التعددية السياسية والاقتصادية، ولم يعد مقبولا مـــن دول العـــالم الثالث أن تتعلل بوجود مشكلات واضطرابات أمنية داخلية لتقلل من هامش الحريـــة، وأصبحت المساعدات الخارجية مرتبطة بالتغيرات السياسية والاقتصادية داخـــل هـــذه الدول، ولم تعد السيادة الوطنية سياجا يحمى الدولة من أي نفوذ خارجي، فقد غدت سيادة الدولة مفهوما سياسيا، فبقدر ما تعطى الدولة رعاياها من أقليات وجماعات من حرية، تحمى نفسها من التدخل السياسي الخارجي، كلما كان ذلـــك أفضـــل علـــى مستوى الاستقرار الداخلي.

ولكن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى تعـــديل بعـــض هـــذه التوجيهات الجديدة، فبعد أن كان الحديث في مجال المعادلة بين الأمن والحريـــة لـــدول العالم الثالث يأخذ الطابع النظري، أصبح الحديث عن الولايات المتحـــدة فى الواقـــع العملي وما حدث فى يوم ١١ من سبتمبر، حيث أدى الحدث إلى وجـــود مفـــاهيم جديدة للحرية، والأمن، من واقع التجربة التي مرت بها الولايات المتحـــدة حكومـــة

وشعباً، وبالتالي كان يستلزم ذلك أيضا مجموعة من العوامل والأدوات يشترط توافرها لأية أقلية ترغب فى أن تضطلع بدور سياسي فعال على الساحة السياسية الأمريكية، وتتمثل تلك الأدوات في العدد، والتنظيم، والوعي والثقل المالي، والنفوذ الإعلامي، والهوية الدينية[1] .

وبالنظر إلى الأقليات والجاليات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن عددها كما أشرت سابقاً يزيد على (١٠) ملايين مسلم من مختلف القوميات والعرقيات والأجناس ، يمثلون كتلة تصويتية تقدر بـ (٢) مليون صوت، يتوقع أن يزيد هذا العدد لـ (٣) ملايين صوت عقب الحملة التي تقوم بها التنظيمات والمعاهد العربية لتسجيل أسماء الناخبين العرب والمسلمين في كشوف الناخبين الأمريكيين وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ م[2] .

أما من الناحية التنظيمية ، فقد تشكلت منظمات ومعاهد، وجمعيات عديدة للتعبير عن الأمريكيين المسلمين والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، غير أن هذه التنظيمات وتلك الجمعيات تفتقد إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، حيث تعد مرآة للخلافات المزمنة بين العرب في بلادهم التي هاجروا منها، بجانب الخلافات السياسية التي ساهمت في تعزيز الانشقاقات، والصراع بين أبناء الدين الواحد حول بعض المسائل الفقهية والدينية ، والقضايا الخلافية التي قد لا ترتبط بجوهر الدين والعقيدة وخاصة بين أنصار المذهب الشيعي، والطرق الصوفية التي قد تأخذ مناحي أخرى غير المتعارف عليها في أصول الدين، كالصوفية، والنقشبندية، والقادرية، والقاديانية والميرغينية.

واستطاع الإعلام الصهيوني الموجه أن يؤثر بصورة كبيرة على محور تفكير المحللين السياسيين عقب أحداث سبتمبر ، فإلقاء التهمة على العرب والمسلمين له معنى ، وله عواقب كثيرة ، مهما أعلنت الولايات المتحدة أنها لا تحارب الإسلام والمسلمين وأن الدين الإسلامى دين يحترم الأديان الأخرى إلا أن الواقع العملي يعكس غير ذلك، فاتهام الإسلام بالإرهاب والتطرف قد يفسح الطريق واسعاً لارتكاب المزيد من العنف ضد المسلمين ، ولذا فإن فترة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس تغيراً في السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين، ولكنه كشف عن تحول تكون بالتراكم والتدرج عبر نحو (١٥) عاماً سواء تجاه العالم الإسلامى، والمنطقة العربية والمسلمين عامة.

إن الأزمة الأمريكية ليست في معايير أيديولوجية، أومعايير توازن القوى ، ولكن معايير ذات أبعاد ثقافية وحضارية لا يستطيع مصطلح الإرهاب إخفاءها؛ لأن هذا التقسيم يضع عالم الإسلام والمسلمين في كفة قوى الشر، أو محور الشر الذي أطلقته الإدارة الأمريكية على بعض الدول ، ويضع الآخرين في كفة، وهو تقسيم يتأثر باعتبارات ثقافية حضارية يفرزها اليمين الديني الأمريكي الذي يلعب دوراً سياسياً محورياً في الإدارة الأمريكية الراهنة[٣].

أما قضية الوعي ، فإن الأقلية المسلمة في حاجة ماسة إلى غرس الوعي بين أبنائها خصوصاً الذين ولدوا داخل المجتمع الأمريكي، قبل غرس قيم العروبة والولاء للقضايا العربية، فهناك الحاجة إلى تعريف العربي – المسلم – الأمريكي، وتحديد الوجهة التي ينبغي عليه الولاء لها، إلى جانب كونه مواطناً أمريكياً، وتحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م).

فاليهود في العالم – وخاصة في الولايات المتحدة – يمنحون كل ولائهم إلى إسرائيل إلى جانب ولائهم للولايات المتحدة، ويستطيعون العيش كمواطنين أمريكيين ويهود في الوقت نفسه[٤] ، ومن الناحية المالية والنفوذ الاقتصادي ، فإن الجالية العربية والإسلامية في الولايات المتحدة تعاني من ضعف ملحوظ في قدرتها المالية اللازمة لتمويل الحملات الانتخابية للمرشحين في دوائر الولايات المتحدة، ومن ثم تعزيز التأثير العربي – والإسلامي في مجريات عملية الانتخابات، بجانب ضعف المساعدات المالية التي ترسلها الدول العربية والإسلامية للجماعات والمنظمات في الولايات المتحدة وهي في الغالب غير منتظمة، وتخضع أيضا لمواقف حكومات تلك الدول إزاء القضايا المطروحة.

أما على المستوى الإعلامي ، فإن اليهود يسيطرون على (٧٥%) من المطبوعات القومية العامة في الولايات المتحدة و(٨٥%) من إجمالي البرامج التليفزيونية والقنوات الفضائية، وليس من شك في أن ملكية الوسيلة الإعلامية تلعب الدور الحاسم في سياستها وتوجهاتها ومضامين خطابها الإعلامي، لكن الملكية وحدها قد لا تكفي إن لم تستند إلى قاعدة سياسية – تنظيمية تكون الإطار البشري والثقافي الموجه لوسائل الإعلام[٥] .

قد يكون ما حدث في الداخل الأمريكي كان أقرب للمشهد الذي عرفته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، حيث الخوف من الشيوعية وانتشارها في الواقع الأمريكي، الأمر الذي يهدد المشروع الأمريكي، ومن ثم انطلاق الحملة الترويعية ضد كل من يشتبه في أنه ينتمي أو يروج لأفكار تقترب من الشيوعية ، وهى الحملة التي أطلقها السيناتور" جوزيف مكارثى" الذي يعتبره المؤرخون بداية لتبلور تيار اليمين المحافظ الجديد ، ثم خلفه السيناتور "بارى جولد ووتر" الذي قام في عام ١٩٦٤م بتأسيس كتلة قاعدية داخل الحزب الجمهوري لدعم سياسات محافظة(جمهورية) أصبحت قادرة على تشكيل الرأي العام وتعبئة الناس خاصة الطبقات الوسطى الدنيا ذات التوجه المسيحي اليميني، واستطاع الحزب الجمهوري وحتى الآن أن يكون ممثلا لهذين الاتجاهين (اليمين السياسي واليمين الديني) [٦] ، لذلك يعتقد الرئيس الأمريكى بوش أن ما يقوم به من حروب، وتهديدات مرجعه بعض التفسيرات الدينية الواردة في الإنجيل،وبالتالي لم يكن مستغربا أن يصر الرئيس الأمريكى بعد فوزه بالرئاسة في الولايات المتحدة أن يقلده منصبه أحد القساوسة،وأن يبارك عليه فترة ولايته الجديدة باسم يسوع المسيح، وتعهد أثناء حملته الانتخابية بأن يقيم دولة للمسيح في العالم، وكذلك عندما سئل عن فيلسوفه المفضل قال : إنه المسيح عليه السلام .

أما اللوبي اليهودي فقد كان يقيم إلى وقت قريب علاقة وثيقة مع الحزب الديمقراطي لكن منذ وصول ريجان إلى الحكم، اعتنق الكثير من المثقفين اليهود الأفكار المحافظة، وبدؤوا يعملون في أوساط اليمين المسيحي المتطرف الذي يؤمن بأن عودة المسيح تعتمد على عودة اليهود إلى الأرض المقدسة؛ ولذلك أصبح اللوبي اليهودي جزءا من قوة ضغط أكبر هى اللوبي الصهيوني الذي يضم قوى اليمين المسيحي ، وقطاعات من رجال الأعمال المحافظين الذين يدعون إلى سياسة عدوانية في العالم لتعزيز مصالح الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الدستور الأمريكى يفصل بين الدين والدولة، ولكن ليس معنى ذلك الفصل بين السياسة والدين، فالرئيس الأمريكى "جورج دبليو بوش" وهو رئيس الحزب الجمهوري الذي يوجد به يمين ديني قوي ومؤثر فى صنع القرارات، كما أن الدولار الأمريكى مكتوب عليه عبارة " In God We Trust" أي: أن الأمريكيين يؤمنون بالله[٧] ، وبالتالي عندما تولى الرئيس الأمريكى الرئاسة عام (٢٠٠١م) أدى

اليمين ويده على الإنجيل، وأصر على أن يقلده المنصب قسيس أمريكى كما ذكرنا سابقا، يضاف إلى ذلك أنه وبعد أحداث سبتمبر مباشرة عقد الرئيس الأمريكي اجتماعا موسعا مع رجال الدين المسيحي بمجرد دخوله البيت الأبيض ، وقبل ظهوره للشعب الأمريكى بعد الحادث، وعلى هذا يتضح أن الفصل بين الدين والسياسة شيء ، وعداء الغرب والولايات المتحدة للعرب والمسلمين شيء آخر .

العنصرية الأمريكية ضد المسلمين وحدهم :

تعرض المسلمون في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) إلى حملات عنصرية شملت التعذيب وسوءا فى المعاملة، ووزعت الولايات المتحدة قوائم المشتبه في تورطهم في التفجيرات التي هزت واشنطن ونيويورك في العديد من دول العالم لطلب القبض على كل من يشتبه فيهم، وجرى تجميد أرصدة العديد من الهيئات والمنظمات والجمعيات الخيرية، بل وحل بعضها دون إجراءات قضائية، أو اتهامات حقيقية.

كما قامت المخابرات المركزية الأمريكية باستجواب (٨) آلاف مسلم – عربي من المقيمين الجدد فى الولايات المتحدة الذين وصلوا البلاد من الشرق الأوسط وبلدان أخرى بتأشيرات غير المهاجرين منذ أوائل يناير (٢٠٠٠م) ،وقامت أكثر من (٥٠) دولة عربية وإسلامية، وأوربية بحملات اعتقال واسعة لعدد كبير من الإسلاميين ، وأطلقت الاتهامات المتعجلة والعنصرية التي بثها زعماء سياسيون فى الدول الغربية والإعلام الدولي تجاه العرب والمسلمين فى الأسابيع اللاحقة للأحداث ، فضلا عن مئات الجرائم العنصرية ضد العرب والمسلمين في مختلف دول العالم شملت أعمال القتل والتهديد، والاضطهاد والاعتداءات بالضرب، وباللسان، والفصل من العمل، وحرق عشرات المساجد والتبول على جدرانها، والاستيلاء على الممتلكات الخاصة لرجال أعمال من المسلمين، بجانب الإهانات المتكررة مثل السب والقذف والبصق على النساء المسلمات فى الشوارع والمتاجر والأسواق، كما تم منع العرب والمسلمين من ركوب الطائرات إلا بعد تفتيش حقائبهم بصور استفزازية [٨] .

ووفقا لتقارير منظمات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب، فقد استهدفت هذه الأفعال المسلمين والعرب، وغيرهم من المواطنين من بلدان الشرق الأوسط في العديد من البلدان الأوربية وخصوصا (أستراليا، كندا، الولايات المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال ، هولندا، السويد ، بريطانيا،

اليونان ، مالطة، وفي آسيا (روسيا، جورجيا، أرمينيا، الفلبين، الهند، الصين، بلغاريا، تايلاند، بورما) وفي إفريقيا (إثيوبيا، أريتريا، نيجيريا، السنغال، أوغندا، جنوب إفريقيا، سيراليون، الكونغو، وليبيريا ...) .

وكرست الإدارة الأمريكية سياسة الانفراد، ودأبت على توجيه أوامر خالية من معاني الدبلوماسية إلى أعضاء الأسرة الدولية وطلبت واشنطن - بدلاً من التشاور - انصياع الجميع لإدارتها والاصطفاف خلفها، وقد حاول بعض السياسيين البحث عن تبريرات لهذا التشنج في بواكير الأزمة، أو صدمة الواقع، باعتبار أن الحدث كان فوق الاحتمال، إلا أن توالي الأيام لم يؤثر في الإدارة الأمريكية ويثنيها عن لهجتها الحادة ، وقد عبر عن ذلك صراحة الرئيس الأمريكي بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبيل حرب تحرير العراق " إن وقت التعاطف قد انتهى، وحان وقت العمل الفعلي ، وإنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى محايدة في الوقت الذي يواجه فيه العالم التحدي الإرهابي "[٩] .

وفي إطار تعزيز ذلك استطاعت الولايات المتحدة استصدار قانون من مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب ، وألزمت به دول العالم كله، بل رفضت التباحث مع أي منظمة أو دولة حول مضمون الإرهاب وسبل مقاومته، أو معرفة ما تنوي الإدارة الأمريكية القيام به لرد اعتبارها، والرد على صفعة ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) .

وبالتالي كان هناك تبرير لاستخدام العنف ضد الجاليات والأقليات العربية والإسلامية في أوربا وأمريكا ،لجأ البعض من المسلمين فيها إلى تبديل أسمائهم بأسماء مسيحية فتحول سمير إلى سام، وخالد إلى كالا، وحاتم إلى تيم، وعبد الله إلى جورج، ومحمد إلى داود، وأحمد إلى جوزيف، وعلي إلى ميخائيل، ومحمود إلى بطرس .

وجاءت هذه الظاهرة في التحول عن الأسماء الإسلامية والعربية بعد الاستطلاع الذي نشرته صحيفة "الواشنطن بوست " بعد الأحداث مباشرة تشير إلى أن (٤٩%) من الشعب الأمريكي يطالب بأن يحمل العرب والمسلمون بطاقات هوية خاصة بهم ، بما فيهم الذين حصلوا على الجنسية الأمريكية في السابق،وأيد (٥٨%) من الأمريكان بأن يخضع العرب والمسلمون إلى تفتيش خاص قبل الصعود إلى الطائرة ، ورصدت بعض المنظمات الإسلامية عدد الذين تحولوا عن الإسلام في الثلاثة شهور الأولى من الأحداث منهم (١٠٨) بأمريكا و(٣٥) في بريطانيا، و(١٧)

فى فرنسا و (٢) فى ألمانيا، حيث بدؤوا بالتوافد على الكنيسة، خاصة الكنيسة البروتستانتينية لأداء الطقوس المسيحية بداخلها[١٠] .

كما كان من تداعيات أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) أيضا ما أعلن عنه الرئيس الأمريكى "جورج دبليو بوش" من أنه سيشن حملة صليبية على الإرهاب واستخدم كلمة Crusade ، تلك الكلمة التى أحدثت قلقا ونوعا من الإزعاج للمسلمين في العالم، من جراء عودة شبح الحرب الصليبية على العالم الإسلامي من جديد كما كان في القرون الماضية.

وبعد أسبوع من التصريح الخطير التقى بوش بالجالية العربية والإسلامية في المركز الإسلامى، وكانت هي المرة الأولى التى يدخل فيها رئيس للولايات المتحدة المركز الإسلامى بواشنطن، وتنقل وسائل الإعلام هذة الزيارة لـ (١٥٠) مليون أمريكى، كما فتحت الكنائس أبوابها للمسلمين كي يتحدثوا عن الإسلام ، و يشرحوا مبادئ الدين الإسلامى لمن لم يسمعوا عنه، وأدى ذلك إلى قيام بعض الكنائس بالدفاع عن الإسلام والمسلمين ، بل وإزالة آثار الاعتداءات التى قام بها بعض العنصريين من تدمير زجاج المساجد، والمراكز الإسلامية، وبعض العبارات التى كانت مكتوبة على الجدران وبعض المحلات التجارية تسيء إلى المسلمين والعرب.

هذا فضلا عن تزايد الإقبال من جانب الأمريكان على القراءة عن الإسلام والقرآن حتى نفدت نسخ مطبوعة من القرآن، ونسخ من كتب إسلامية كثيرة، وأصبح المسلمون يجدون تعاطفا كبيرا ، حتى إن مؤسسة نسائية تضم (٥) آلاف سيدة أمريكية أعلنت تخصيص يوم ترتدى فيه عضوات المؤسسة الحجاب الإسلامى كنوع من التضامن مع السيدات المسلمات المحتجبات في أمريكا اللاتى تعرضن للإهانة والسخرية . وقررت العديد من الجامعات الأمريكية على طلابها بعض الكتب الدراسية عن الإسلام، وزاد عدد الطلاب الذين يسجلون لحضور دروس حول العالم العربي والإسلامى منذ اعتداءات سبتمبر في الولايات المتحدة إلى عشرة أضعاف العدد السابق[١١] .

وقالت "كارول بارتد نشتاين " وهى أستاذة فى جامعة ميتشجان : إن الرغبة فى معرفة العدو فى أسوأ الحالات، أو فهم ما يمكن أن يبدو غامضا ، دفع العديد من الطلاب إلى التسجيل لحضور محاضرات حول الإسلام، والتاريخ ومجتمعات الشرق

الأوسط، فالعديد من الطلاب يريدون تأكيد الأفكار المسبقة والصورة السلبية التي كونها الأمريكان عن العالم العربي والإسلامي، في حين يريد آخرون منهم البحث عن إجابة لسؤال : من أين يأتي الإرهابيون ؟

وتقول "راشيل روك " وهى تعمل مساعد مدير مركز الدراسات الشرق أوسطية فى جامعة شيكاغو : إن هناك زيادة كبيرة فى عدد طلاب السنة الأولى بالجامعة لدراسة الإسلام، مما اضطر الجامعة لأن تعلن عن حاجتها إلى أساتذة جدد فى العلوم الإسلامية لاستيعاب هؤلاء الطلاب، وفى جامعة (هارفارد) التحق ٢٧٠٠ طالب من ١٢٠ فى التخصصات المرتبطة بالدين الإسلامى ، وقضايا الشرق الأوسط.

أما "ليزا كيفرلى" وهى مسؤولة بمركز الدراسات العربية بجامعة جورج تاون، فتؤكد أن طلب المعلومات عبر الإنترنت أو الهاتف بشأن الدراسات حول العالم العربي زادت إلى الضعف بعد أحداث سبتمبر، كما نظمت الجامعة خمسة مؤتمرات عن الإسلام والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وكانت القاعات مكتظة بالحضور، لرغبة الأمريكان فى معرفة المزيد عن الإسلام والعالم العربي.

كما طلبت حاكمة ولاية ماستشوستس – وهى أمريكية غير مسلمة- من بعض مسلمي الولاية بحث إدخال مادة لتعليم الإسلام الصحيح فى المدارس كمنهج دراسي لتوعية الشباب بالمبادئ الدينية والقيم الروحية التى تحث عليها الأديان السماوية ، ومحاربة العنصرية ضد المسلمين ، والناجمة عن جهل الشعب الأمريكى بالدين الإسلامى، كما نقلت قناة (C.N.N) الإخبارية الأمريكية صلاة وخطبة الجمعة من المركز الإسلامى بواشنطن وبعض المحاضرات لكبار رجال الدين فى العالم العربي والإسلامى فى سابقة لم تشهدها القناة من قبل.

وفى الجمعية الإسلامية ببوسطن قام أكثر من خمسمائة طالب وطالبة، وعدد كبير من أساتذة جامعة هارفارد، وبحضور سفيرة الولايات المتحدة فى فيينا بزيارة مسجد الجمعية الإسلامية وجلسوا يستمعون إلى إحدى المحاضرات عن سماحة الإسلام وعدله مع أصحاب الديانات الأخرى فى ساحة المسجد ، وعندما هم الشيخ بتلاوة آيات من القرآن الكريم انخرطوا فى بكاء شديد ، مع أنهم لم يتعلموا اللغة العربية، ولا يعرفون معاني ما يتلى عليهم ، وعلقت السفيرة الأمريكية عما حدث أمام القنوات الفضائية

الغربية التي كانت تنقل الزيارة " إنني لا أفهم اللغة العربية، ولكن ما نطق به الشيخ ودفعنا إلى البكاء هو من كلام الله بلا شك "[١٢] .

ويقول الدكتور" وليد فتيحي" وهو عضو هيئة التدريس بكلية الطب جامعة هارفارد، والذي كان أحد أبرز المدافعين عن الإسلام فى وسائل الإعلام الأمريكية المطبوعة، والفضائية، وذكر أنه اجتمع مع عمدة بوسطن، وكامبردج لشرح رؤية الإسلام وأحداث سبتمبر، وما إن قام بتلاوة آيات القرآن الكريم فى أكبر كنائس واشنطن حتى امتلأت العيون بالدموع، وتعالت الأصوات بالبكاء الذي استمر أكثر من ربع الساعة،بما فيهم القساوسة والرهبان، وقال: إن أحداث سبتمبر كانت محركا ؛ لأن يقرأ الشعب الأمريكى عن الإسلام ، بعيدا عن الدعايات المغرضة التي يدعمها ويموّلها اللوبي الصهيوني اليهودي واليمين المسيحي المتطرف فى الولايات المتحدة[١٢] .

كما برزت تساؤلات عديدة حول الأسباب التي تدفع العالم الإسلامى بما فيه منطقة الشرق الأوسط إلى كره الولايات المتحدة،وكان رد الرئيس بوش واضحا عندما قال: "إن الذين يهاجمون أمريكا يدفعهم الحسد والغيرة من الرفاهية والديمقراطية التي ينعم بها المواطن فى الولايات المتحدة ، غير أن الذين ينتقدون أمريكا ويعيبون عليها سياساتها، لا يقتصر هذا المفهوم على أولئك الذين يرتكبون العنف ضدها" ، وعلى هذا فإن السخط على سياسة بوش يكاد يكون إجماعا عالميا، فأصدقاء الولايات المتحدة وخصومها معا يعترفون بتفوقها فى كل المجالات المادية، ولكنهم إجمالا يرون أن الولايات المتحدة لا تملك آلية إدارة العالم بمفردها على الرغم من قوتها وترسانتها العسكرية والنووية الضخمة ؛ وذلك لأسباب كثيرة منها تفرد الولايات المتحدة بالقرارات التي تمس العالم، ولا تلجأ إلى الأمم المتحدة أو حتى الرؤية الموضوعية للخصوم .

هذا بالإضافة إلى رغبة الإدارة الأمريكية فى فرض قوانين جديدة على دول العالم وهي الدولة الوحيدة المستثناة من تجاوزات هذه القوانين مثل انسحابها من معاهدة الصواريخ العابرة القارات – الباليستية الموقعة عام (١٩٧١م) ، واتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة، ورفضها التوقيع على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بعد أن صدقت على مشروع قانونها أكثر من (٧٠) دولة كبرى فى العالم ، واشترطت أن يكون جنود وقوات المارينز الأمريكية مستثناة من الوقوف أمام أية جهات قضائية دولية، هذا فضلا

عن التجاوز فى حدة التهديدات لبعض الدول الضعيفة على حساب دول أخرى مثل إسرائيل ، وتعقبها للأنظمة التي تهدد حقوق الإنسان، ولا يحاسبها أحد على تجاوزات المخابرات المركزية الأمريكية من القبض على آلاف المسلمين والعرب وإخضاعهم للتعذيب والضرب والإهانة فى أعقاب تفجيرات واشنطن ونيويورك [١٤] .

ومن هنا نستطيع القول : إن السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر تقوم على مجموعة من المبادئ أعلنت عنها صراحة "كونداليزا ريس " مستشارة الأمن القومي الأمريكى، والمنشورة في مجلة فورين أفيرز في عددها الأول من عام (٢٠٠٠م) بعنوان (حمله ٢٠٠٠م) ، النهوض بالمصالح القومية " من أهم هذه المبادئ :

- دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعل مميزات الاقتصاد الأمريكى ، وتوسع أطر التجارة الحرة باعتبارهما أداتين مهمتين فى صياغة السياسة الدولية.
- أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومضمونة، باعتبار أن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام و الاستقرار العالمي.
- ضمان أن " القوى " الأمريكية فى ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل فى سبيل حماية مصالحها إن لم تنجح فى تعويق الحرب.
- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة (القوىالمعادية) التي تمارس الإرهاب، وتطور من أسلحة الدمار الشامل لديها.
- تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى ، وخصوصا روسيا والصين ، وهى علاقات تستطيع أن تصوغ طابع النظام السياسي الدولي الراهن.
- إقامة علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة فى حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية.

وتتحدث "كونداليزا ريس" عن رؤية الحزب الجمهوري فى الأنظمة المارقة والتي من بينها (العراق، إيران، السودان، ليبيا ، الصومال ، اليمن ، كوريا الشمالية)، والتي ترمى إلى اتجاه التاريخ نحو الأسواق والديمقراطية، في الوقت الذي تركت بعض الدول على جانب الطريق ، و (العراق) النموذج الأمثل لتلك الدول،هكذا تقول "كونداليزاريس" وتضيف أن نظام صدام حسين منعزل، وقوته العسكرية ضعفت إلى حد كبير ، ويعيش

شعبه في حالة من الفقر والرعب، ولا يملك موقعا مهما في السياسة الدولية، لذا فهو مصمم بعد كل هذا الحصار على تطوير أسلحة الدمار الشامل، ولن يتغير أي شيء حتى يذهب صدام حسين، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تحشد كل الموارد التي يمكنها حشدها بما فيها دعم معارضيه في سبيل الإطاحة به " [١٥] .

ومن هذه المبادئ التي تحدد طبيعة السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتضح أن الإدارة الأمريكية اتبعت أسلوبا وسطا في التعامل مع الأزمة التي تمر بها، وهي تجمع بين مبادئ " ويلسون " السابقة، ومبدأ القوة عند "تيودور روزفلت" ، فقد قام روزفلت بتطوير ما وضعه "مونرو" من مبادئ وقيم لصالح الشعب الأمريكي، والذي كان يقضي بمنع التدخل من الخارج إلى حماية مصالح الولايات المتحدة خارج حدودها.

أما بالنسبة للمبدأ الثاني فقد جاء"ويلسون" ويحمل رؤية جديدة وهي أن يصبح العالم كله نسخة مكررة من الشعب الأمريكي، حيث كان الدافع وراء مشاركة ويلسون في الحرب العالمية الأولى الرغبة في إعادة تشكيل العالم على الصورة الأمريكية [١٦] . أما إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون فقد صنفت المصالح الأمريكية لثلاث فئات هي [١٧] :

- **المصلحة الملحة**: وهي ترتبط بالبقاء و يشمل الوجود المادي للولايات المتحدة وحلفائها في الشرق والغرب، وضمان أرواح الأمريكيين والتفوق الاقتصادي، وتأمين المصالح الأمريكية في كل مكان، فإذا ما تعرضت هذه المصالح للخطر ، فإن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام القوة العسكرية ضد القوى المعتدية.
- **المصلحة المهمة**: وهي تتعلق ليس بالبقاء المادي للولايات المتحدة فحسب، وإنما بنمط الرفاهية الأمريكية و طبيعة العالم التي تتأثر به الولايات المتحدة، واختصارا هي المناطق التي للولايات المتحدة فيها مصالح اقتصادية، هذه المصالح قد تؤثر بصورة أو بأخرى على الاقتصاد الأمريكي ، وبالتالي يشعر المواطن الأمريكي بهذا العجز.
- **المصلحة الإنسانية**: وهي التي قد تدفع الولايات المتحدة إلى التحرك عند المساس بمصالحها مثل تبنيها قضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها، وكذلك في أوقات الأزمات، والكوارث وإنقاذ الشعوب المقهورة من سيطرة النظام السياسي

السائد فيها، أو الدول التي لا ترغب فى تطبيق الديمقراطية كما تراها الولايات المتحدة، أو الدول التي ترعى الإرهاب وتسبب الرعب والتهديد لجيرانها أو لدول العالم المختلفة.

كما كان من أكبر التأثيرات التي ظهرت بوضوح بعد أحداث سبتمبر، أنها جعلت القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب عديمة الجدوى، بل أصبح استخدامها يسبب نوعا من الحرج السياسي، ذلك أن معظم المتهمين فى أحداث سبتمبر جاؤوا من بلدان صديقة للولايات المتحدة .

وبالتالي فلا معنى بعد الآن لاستهداف الدول الموجودة على قائمة الإرهاب إلا لأسباب سياسية ستكون واضحة لعدم وجود أدلة عليها، لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تحول اهتمامها ضمنيا من الدول المتهمة برعايتها للإرهاب إلى الشعوب المشتبه فيها أو المتورطة في تدريب الإرهابيين على أراضيها، وقائمة الدول الـ (٢٦) التي يطلب من مواطنيها اتباع إجراءات خاصة وطويلة لدخول الولايات المتحدة لتعقب المتهمين داخل أراضيها، مع أن طبيعة حرب الولايات المتحدة على الإرهاب، لا يمكن حصرها فى منطقة بعينها، مما يعني أن الولايات المتحدة ستكون حذرة، وربما موجودة بقواتها لحماية مصالحها المنتشرة فى معظم دول العالم.

وعلى هذا لم تعد قضايا عدم الاستقرار الداخلي والحروب الأهلية والنزاعات العرقية أمرا داخليا فحسب، حيث إن بعض آثار هذه الأزمات قد ينعكس بصورة مباشرة على مناطق العالم المستقرة، وفى هذا الإطار أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقوم بحماية حقول النفط فى نيجيريا من هجمات الإرهابيين هناك، وإن أجهزة المخابرات الأمريكية تعتقد أن منظمة القاعدة تتاجر فى الماس الذي تقوم بشرائه من الإسلاميين فى سيراليون، ثم الانتقال بعد ذلك إلى مناطق حروب الماس الأخرى فى الكونغو وأنجولا، كما عقدت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون مشترك بين القوات الأمريكية وجيش أوزبكستان للقضاء على الحركات الإسلامية التي تهدد الحكومة وتطالب بإقالتها، وأعلنت الولايات المتحدة إزاء ذلك أنها مكلفة بحماية أمن دولة أوزبكستان بموجب اتفاق أبرم في أكتوبر (٢٠٠١م)[١٨] .

بيد أن اتباع الإدارة الأمريكية للإستراتيجية الموحدة سيجعلها عرضة للاستغلال من جانب الكثير من الأنظمة، فمنذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، استطاعت العديد

من الأنظمة الأوربية والآسيوية والإفريقية أن تقنع الإدارة الأمريكية بإمدادها بمزيد من المساعدات العسكرية بهدف مساعدتها فى محاربة المارقين من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتطرفة على أرضها، والخارجة عن الشرعية، بغض النظر عما إذا كانت تلك الخصوم لها علاقة بالقاعدة من عدمه.

ومن هنا يمكن القول : إن التوجه الاستعماري الأمريكى صوب العالم الإسلامى (أفغانستان – العراق – إيران – سوريا – الصومال – اليمن – ليبيا – السودان – الجمهوريات الإسلامية الروسية – وغيرها) إنما هو محصلة طبيعية لترتيب مواقع ومراكز القوة فى النظام العالمي الراهن، ومن ثم فإن إستراتيجية الولايات المتحدة العالم الإسلامى هى المقاومة والمواجهة، واختارت الإدارة الأمريكية الدول الأكثر ضعفاً، وهشاشة مثل (الصومال ١٩٩٢م) ، و (أفغانستان ٢٠٠٢م) ، و (العراق ٢٠٠٣م)، واختارت أن تبدأ بالأكثر ضعفاً مبنى على مبادئ وأسس وإستراتيجيات بعيدة المدى، ولا يعنى ذلك أنها سوف تعفى الآخرين من هيمنتها، إنما يعنى أن تبدأ بالممكن حتى تصل إلى ما هو أقوى وأصعب، وأرجأت معاركها مع الصين، وتتفادى الصدام مع كوريا الشمالية، وتكتم غيظها من الرفض الأوربى لسياساتها فى العالم، وتضع عيناً على إفريقيا ونشاط فرنسا هناك، وتنظر بأخرى تجاه آسيا الوسطى ونشاط الإسلاميين داخل الجمهوريات الإسلامية الروسية، وتهديد إيران والتلويح بضرب سوريا.

الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب الدولي

مرت على بعض الدول العربية والإسلامية تجارب مريرة، وهى تعانى من مشكلة العنف والإرهاب، وقد عاب الكثيرون ومنهم الإدارة الأمريكية ذاتها، على الإدارات الحاكمة فى هذه البلدان حصر مواجهة ظاهرة الإرهاب فى الإدارة الأمنية، وارتفعت الأصوات تنادى بتكامل الأدوات لاقتلاع الظاهرة من جذورها عبر معالجة الأسباب الموضوعية التي توفر دوما القابلية للإرهاب،فالإدارة الأمنية وإن نجحت في التعامل مع ظاهرة الإرهاب والتطرف من خلال الإجراءات الأمنية والعسكرية، فإن ذلك النجاح جرى على قاعدة تجرع العديد من المسكنات، فالخبرة العملية أكدت أن الأعمال الإرهابية تظل أسبابها الكامنة تتفاعل تحت السطح معرضة الكيان الاجتماعي للتوتر وعدم الاستقرار بين فترة و أخرى.

وبالتالى عندما جاءت أحداث ١١ سبتمبر توقع البعض أن تحتفظ الإدارة الأمريكية بمساحة تفصلها عن أن تظلم العالم الثالث ، وأن تشرع بعد الاستفاقة من الصدمة فى معالجة الحدث بموضوعية وعقلانية، ولكن كانت المفاجأة كبيرة عندما أدرك الجميع أن الإدارة الأمريكية لم تخرج فى تعاملها مع الأزمة عن الأسلوب والطريقة التي كانت تستخدمها حكومات دول العالم الثالث ، مع هذه الجماعات ، بل لقد ركزت الإدارة الأمريكية على البعد الأمني رافضة إجراء أي محاولات تقويمية لفهم الظروف والملابسات الموضوعية، وبدلا من أن تبحث حكومة "بوش" عن الأسباب التي دفعت – أي جماعة – للقيام بهذه العمليات الانتحارية ضد الولايات المتحدة، راحت تؤكد على حقد العالم الثالث على ما تنعم به الولايات المتحدة من قوة و استقرار وأمن وديمقراطية وحريات[١٩].

والاهتمام بموضوع الإرهاب يأخذ حيزا واضحا فى السياسة الخارجية الأمريكية ، وكان من بداية الثمانينيات فى عهد الرئيس الأسبق " رونالد ريجان "، وذلك عندما قال "ألكسندر هيج "وزير الخارجية آنذاك إن الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان فى الحقب القادمة، أما الرئيس الأمريكى بوش الأب فقد أكد فى فترة رئاسته على أن الإرهاب والمخدرات ستكونان على قائمة اهتماماته، بينما اعتبرت إدارة كلينتون الإرهاب العالمي إحدى همومها الرئيسية.

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) أحدثت بالفعل تحولا نوعيا فى الموقف من الإرهاب، فقد أصبح المهدد الرئيسي الحالي للأمن القومي الأمريكي، وسبب هذا التحول هذا أن الإرهاب نفسه لم يعد هو الإرهاب الذي عرف قديما، أو بشكله التقليدي، وإنما طرأ عليه تحول نوعى، فقديما كان يستهدف بعض الشخصيات، واختطاف الرهائن، أو شخصيات مهمة فى النظام الحاكم، أو اغتيال بعض الرموز السياسية والدينية داخل الدولة من جانب بعض الساخطين عليهم.

فالإرهاب الجديد يستهدف شعوبا، وأفرادا، وتخريبا وتدميرا لبعض الأماكن ذات الدلالات الرمزية، مثل البنتاجون ومركز التجارة العالمي ، وضرب المنشآت السياحية، أو مقر البيت الأبيض ، ولعبت العولمة دورا في النقلة النوعية للإرهاب، حيث ضعفت من قدرة الدول على التحكم والسيطرة داخل حدودها التقليدية، وقللت من احتمالات نشوب الحروب التقليدية وضعفت تلك الدول أمام المؤسسات الدولية، والشركات عابرة القوميات ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة[٢٠] ، تنطلق هذه الجماعات من رؤى سياسية أو أفكار دينية، أو عصبيات ، أو عرقيات، وعبر الأفكار والمال والسلاح تنظم نفسها.

وفي أعقاب الأزمة نشرت معظم الصحف الأمريكية بيانات تتعلق بتصدير الإرهاب الإسلامى إلى أوربا، وأن الإسلام دين دموي – إرهابى، تخريبي، فهم يصفون العمليات الفدائية التي تقوم بها حماس، والمقاومات الإسلامية بكشمير والشيشان بأنها نوع من الإرهاب ، وذلك بعد أحداث التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة (٢٠٠١م) ، ثم كانت العودة إلى أحداث أولمبياد الألعاب الرياضية العشرين بألمانيا ضد الوفد الإسرائيلى المشارك فى البطولة عام (١٩٧٢م) ، وكذلك العملية الانتحارية لحزب الله اللبناني ضد المقر الرئيسي للولايات المتحدة فى بيروت عام (١٩٨٣م) ، ثم عملية تفجير مرقص برلين (لابلا) ، واختطاف السفينة (اكليلى لاورو) عام (١٩٨٦م) ، ثم تفجير طائرة (إيان أوف أمريكا) على مدينة لوكيربى الإسكتلندية عام (١٩٨٨م) ، وتفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك عام (١٩٩٥م) ، والعمليات الإرهابية- حسب التوصيف الأمريكى – هى مثل التي تقوم بها حماس منذ عام (١٩٨٦م) حتى الآن.

بيد أن هذه الأحداث لم تكن في محاورها إيجابية، فقد أدت عملية احتجاز الرهائن في طهران عام (١٩٧٩ -١٩٨١م) إلى عدم إعادة ترشيح الرئيس الأمريكي "كارتر" عام (١٩٨٠م) لفترة رئاسية ثانية،كما أدت عمليات حزب الله الفدائية عام (١٩٨٣م) إلى تعطيل خروج القوات الأمريكية من لبنان، وأدت عمليات حماس الفدائية في فبراير، مارس، أبريل (١٩٩٦م) إلى سقوط حكومة "شيمون بيريز" ، ونجاح " بنيامين نتنياهو " في الانتخابات الإسرائيلية في (٢٩ مايو ١٩٩٦ م) ؛ وأدت أحداث سبتمبر (٢٠٠١ م) إلى تعطيل مشروع استقلال إقليم كوسوفا عن صربيا، والشيشان عن روسيا وفق المعاهدات المبرمة بين الجانبين، والسعي نحو حل أزمة كشمير بين الهند وباكستان.

وعلى هذا وضعت دول أوربا الغربية على قائمة أولوياتها مكافحة الإرهاب الدولي منذ منتصف الثمانينيات ، وردا على عمليات حماس الفدائية في إسرائيل استجابت (٢٩) دولة ، مثلها فيها رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية في ١٣ مارس (١٩٩٦م) ثم أعقب ذلك تفجير القاعدة الأمريكية في مدينة الخبر بالسعودية يونيو (١٩٩٦م) ، وجاءت قمة الدول الصناعية السبع في اجتماعها بمدينة ليون الفرنسية في ٢٧ يونيو (١٩٩٦م) و انتهت الدول إلى إدانة الارهاب الذي تمارسه الفصائل الشيشانية ضد روسيا، واتفقت على تنفيذ برنامج يتكون من (٤٠) نقطة لمكافحة الإرهاب والجريمة في العالم، وبعد شهر من ختام قمة الدول الصناعية السبع تم تفجير طائرة شركة (تى – دبليو – أبه) في نيويورك في ١٧ يوليو (١٩٩٦م) ، تم انفجار قنبلة في افتتاح دورة الألعاب الأوليمبية السادسة والعشرين في أتلانتا بالولايات المتحدة في ٢٧ يوليو (١٩٩٦م)[٢١] .

وفي أعقاب الحادث اجتمعت الدول الصناعية السبع الكبرى على مستوى وزراء الداخلية والخارجية بمدينة باريس في (٣٠ يوليو ١٩٩٦م) ، واتفقت على برنامج من (٢٥) نقطة لمكافحة الإرهاب، وجاءت دولتان إسلاميتان هما ليبيا، والسودان على قائمة الدول التي فرضت الأمم المتحدة عليها عقوبات رسمية ؛ لأنهما رفضتا تسليم الأفراد المتورطين في عمليات إرهابية دولية في الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإثيوبيا، وخضعت سبع دول من بينها خمس دول إسلامية هي (العراق، إيران، ليبيا، السودان، سوريا، كوبا، كوريا الشمالية) للعقوبات الدولية المفروضة من الدول

الصناعية السبع منذ عام (١٩٩٦م) وتحت إشراف الولايات المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب الدولي ، ومن هنا نستطيع القول : إن القراءة الإستراتيجية لتطورات الحرب ضد الإرهاب ، والتغير الذي طرأ على الفكر الإستراتيجي الأمريكي يكشفان أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطا نفسية ضد ما تسميه الدول المارقة وأن هذه الحرب قد تشمل دولا عربية أخرى غير العراق وذلك من منطلق اعتبارين [٢٢] :

الأول: إن الولايات المتحدة تدرس سيناريوهات مختلفة لاحتمال استخدام السلاح النووي ضد دول غير نووية، بل إنها تضع الخطط لمثل هذا الاحتمال، ويبدو الأمر مخيفا بالفعل إذا ما وضعنا في الاعتبار أن إدارة بوش تعد لمواجهة تبدو قريبة مع إيران، وهي مواجهة قد يكون استخدام السلاح النووي التقليدي فيها أمرا واردا .

الثاني : إن التوتر الخطير في المنطقة بسبب تصاعد المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وسياسات حكومة شارون المتطرفة يضع الدول العربية في دائرة الخطر النووي، خصوصا بعد تقرير (البنتاجون) الذي يؤكد احتمال استخدام السلاح النووي في الصراع العربي - الإسرائيلي.

كما جاء بتقرير (البنتاجون) حول " إعادة تقويم الوضع النووي الذي نشرته الصحف الأمريكية في مارس (٢٠٠٢م) والذي أشار إلى أن إدارة الرئيس جورج بوش طلبت من وزارة الدفاع (البنتاجون) إعداد خطط طوارئ لاستخدام الأسلحة النووية إذا دعت الضرورة إلى ذلك ضد سبع دول، منها ثلاث دول عربية هي (العراق، سوريا، ليبيا) وواحدة إسلامية وهي (إيران) وثلاث دول آسيوية هي الصين، روسيا، كوريا الشمالية.

وقد يتصور البعض أن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد بدأت بحرب أفغانستان وإسقاط نظام طالبان، وتحرير العراق وإسقاط نظام "صدام حسين"، هي منتهى ما تسعى إليه الولايات المتحدة في العالم الإسلامي ، إنما الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما، فالبعض يعتقد أنها حرب بين أمريكا والعالم الإسلامي، بينما يتصور آخرون أنها حرب بين أمريكا والإرهاب في الدول الإسلامية ، ومن القراءات المستقبلية لنصوص الخطابات الأمريكية أن الحرب التي ستخوضها الولايات المتحدة،

والتي لم تحدد عددًا بذاته حتى بعد خوض حربين متتاليتين فهي تستهدف تغيير النظام الدولي بكامله.

وقد وقع اختيارها في البداية على العالم الإسلامي ؛ لأنها تقدر أن المعركة فيه أسهل من المعركة في غيره، وأن الانتصار عليه أقل كلفة من الانتصار على ما سواه، وأن من السهل تحريض القوى الأخرى أوعلى الأقل تحييدها إزاء هذه المعركة بدعوى أن هذا العالم هو موطن الإرهاب، ومرتع الديكتاتورية والاستبداد، ومصدر كل خطر يهدد العالم ويمس أمنه واستقراره ، وربما خططت الإدارة الأمريكية لتحسين الاستفادة القوى من بعض النزاعات والخلافات التقليدية بين هذا الطرف الدولي أو ذاك، بحيث تقنع الجميع أن الخطر الإسلامي يقترب من كل منهم بلا استثناء، وأنه خطر مشترك يستدعي جهدا مشتركا أيضا .

ولم تجد الولايات المتحدة أمامها سوى التدخل لتغيير بعض الأنظمة خاصة الحكومات الضعيفة التي لم تنجح حتى الآن في تحجيم الإسلاميين والمتطرفين لديها، أوالدول غير المتعاونة معها، إلا إن مخاطر التدخل لا يجب أبدا تجاهلها حيث سيولد ذلك أعداء جدداً للولايات المتحدة من قبل بعض التنظيمات المحلية، وبعض عناصر التنظيمات الإسلامية في الخارج [٢٣] .

وتنظيم القاعدة بالطبع ليست كل خلاياه داخل الدول المارقة، أو دول محور الشر، أو الدول الإسلامية فقط ، بل يتواجد العديد منها في عدد من الدول غير المسلمة والحليفة للولايات المتحدة مثل إسبانيا وإيطاليا ومصر والسعودية وتركيا وقبرص واليونان والفلبين والجمهوريات الإسلامية الروسية بل حتى في الولايات المتحدة ذاتها، ومن ثم تصبح الولايات المتحدة ملزمة بأن تتعرف على الأسباب الواقعية التي لا تجعل التطرف ينمو ويترعرع في المدارس الباكستانية،بل تجعله ينمو أيضا في مساجد بروكسل وبانكوك وفي أزقة برمنجهام وفي أحياء فرنسا، وهولندا وبلجيكا.

وبالتالي فالدول الإسلامية ليست هي الجهة الوحيدة التي تفرخ التنظيمات ذات الطابع العنيف أو التي تتبنى الإرهاب ، وإنما قد يأتي الخطر على الولايات المتحدة من دول أوربية صديقة ، ففرنسا حسب ما تشير آخر الإحصائيات يصل عدد المسلمين بها (١٠ %) من إجمالي السكان و(٥%) في كل من بريطانيا وألمانيا ، وحوالي (٢٠٠) مليون مسلم في الهند وكشمير ، و(١٥٠) مليون في الصين ، و(٢٠)

مليون في الفلبين، بل وتضم الولايات المتحدة ذاتها أكثر من (١٠) مليون مسلم من مختلف الانتماءات والتيارات والتنظيمات الإسلامية وغير الإسلامية[٢٤].

بيد أن المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العالم الإسلامي قد تغيرت تغيرا جذريا بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ م) مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة فرضها الإرهابيون على الوضع القائم بجانب أن الحكومات الإسلامية لم تعد هي الفاعل الوحيد أو صاحبة قراراتها كما كان في السابق، وإنما تتحكم الولايات المتحدة في بقاء نظام في الحكم من عدمه، ومن هنا لم يكن تقسيم الإدارة الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر من دول صديقة ودول معادية، أو محور التحالف والتأييد ومحور المارقين والأشرار اعتباطا.

فالجماعات الإسلامية مثل - الجهاد الإسلامي وتنظيم القاعدة والجماعة الإسلامية والتكفير والهجرة - أصرت على مدار تاريخ طويل من العنف مع الأنظمة الحاكمة على قلب نظام الحكم واستبداله بنظام إسلامي بديل ، حتى ولو كان على الحالة الإيرانية، أو حتى على هيئة وصورة ما كانت تقوم به طالبان في أفغانستان، وتصدت الحكومات لهذه الجماعات حتى تسرب أعضاؤها إلى الخارج، والبعض الآخر تم تصفيته داخل الوطن، إلا أن الذين هاجروا إلى الخارج كانوا يحملون بين أفكارهم الرغبة في الانتقام من الولايات المتحدة لكونها هي التي ترعى هذه الأنظمة ، وهي التي تقلبها على الإسلاميين، وبالتالي فالولايات المتحدة تحافظ على استمراريتها في إدارة البلدان الإسلامية[٢٥] .

والملاحظ أن الإدارة الأمريكية اعتبرت أن فضاء الحريات في المجتمع الأمريكي شكل مساحات مناسبة لتمدد الأنشطة الإرهابية، وحاولت الإدارة الأمريكية إقناع الشعب الأمريكي بأن الأمن ينبغي أن يكون الشاغل الأكبر في مرحلة استثنائية في حياة المجتمع الأمريكي .

وقد وفرت أجواء الفزع والرعب التي خلفتها أحداث سبتمبر ، وما أعقبها من كابوس آخر تمثل فيما عرف بالجمرة الخبيثة أجواء مواتية ، مكنت الإدارة الأمريكية من تمرير قوانين واتخاذ تدابير وقائية دفاعية غير مسبوقة في الخبرة الأمريكية، واتخذت الإدارة الأمريكية أولى قراراتها بإضافة وزارة جديدة هي وزارة الأمن الداخلي ، وكذلك القانون الذي اعتبره البعض خرقا لحرية الإنسان والمبادئ والقيم التي

كانت تلقى تشجيعا وتأييدا من الولايات المتحدة في الفترة ما قبل أحداث سبتمبر (٢٠٠١م)، وهذا القانون هو الذى يعطى لجهاز المخابرات المركزية توقيف الأجانب من العرب والمسلمين والحق فى اعتقالهم دون تهم محددة، وكذلك التصنت على المكالمات التليفونية ورسائل البريد الإليكتروني لمدة ثلاثين دقيقة الخاصة بهم، وتفتيش المنازل والاطلاع على سجلات الشركات والجمعيات الإسلامية، التى يملكونها [٢٦].

وفوضت الإدارة الأمريكية بالإجماع من قبل الكونجرس بمجلسيه لمواجهة ما يهدد الأمة الأمريكية، ثم أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن رؤيتها التى تتجاوز الدفاع عن الأمة، إلى السيطرة الكاملة للإمبراطورية، و ذلك في ورقة بعنوان تشكيل الجيش حيث أشار "رونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكى إلى ضرورة الأخذ بإستراتيجية جديدة تتناسب والمستجدات، وتتجاوز ما كان مطروحا عقب الحرب الباردة، وكان يسمى مسرح حربين كبيرين، وكانت هذه الإستراتيجية تعطى الحق للولايات المتحدة أن تخوض قواتها حربين في موقعين مختلفين ضد عدو غير مرئى ومجهول في الوقت ذاته، فكانت حرب أفغانستان ثم الحرب على العراق.

كما سبق وأن أعلن "رامسفيلد" [٢٧] في ورقته إقرار إمكانية تنفيذ هجوم شامل كاسح في أي وقت ضد عدو محدد بما يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو، وتغيير نظامه الحاكم، ومن هنا فإن هذه الإستراتيجية تمحورت في مبادئها كما عبر عن ذلك وزير الدفاع الأمريكى إلى حماية الوطن الأمريكى وقواعده عبر البحار، وضمان تأمين القوة الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة، وحرمان أعداء أمريكا من اللجوء لأي مكان في العالم، وحماية شبكة معلوماتنا من أي هجوم، واستخدام تكنولوجيا المعلومات لربط القوى الأمريكية المختلفة ببعضها البعض في العمليات الحربية.

فمنذ سنوات قليلة كانت الخطابات الأمريكية هي لغة حقوق الإنسان والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، والتعددية السياسية لكن سرعان ما طرحتها جانبا بعد أحداث سبتمبر، واستغنت عن اللغة القديمة بلغة الأمن ومكافحة الإرهاب، فاللغتان القديمة والجديدة هما ذرائع الولايات المتحدة إلى تحقيق مصالحها، وعندما ندقق النظر في أسس السياسة الخارجية الأمريكية يتضح أن غايتها أن تبقى هي القوة الأولى في العالم، فالرسالة الأمريكية هي مصلحتها القومية وتحقيق المصلحة القومية إنما يحقق الرسالة الأمريكية بالقيم (الدين، القوة، التجارة) وهي استعادة للثلاثية القديمة

(العسكري، التاجر، المبشر) بيد أن الثلاثية الأوربية كانت تعبر عن قوى أوربية متعددة، أما في الحالة الأمريكية فإنها تعبر عن حالة قوة مطلقة ذات طابع إمبراطورى خارج لعبة التوازن الدولي[٢٨] .

كما لا يمكن في إطار ذلك إغفال أن أمريكا قد تأسس فيها المجتمع والدين في آن واحد ، وهو ما سيدفع إلى أن تتحرك مجموعات بشرية لتنظيم نفسها كحركة سياسية اجتماعية ذات مرجعية دينية، وأن تؤسس كيانات وتحالفات عدة في إطار المجتمع المدني لديها رؤية سياسية وهو ما اصطلح على تسميتهم باليمين الديني الذي عمل كجماعة ضغط حتى وصل " بوش الابن " إلى الحكم [٢٩] .

إن الإدارة الأمريكية بعد خوضها حربين في عامين متتاليين (أفغانستان ٢٠٠٢م) والعراق (٢٠٠٣م) تجد نفسها محاصرة من قبل العديد من الإشكاليات المتباينة، فكيف تستطيع الإدارة الأمريكية تأييد إسرائيل ، ومعارضة استخدام العنف (الإرهاب) ضد المدنيين الإسرائيليين بدون تسوية علاقاتها مع الحكومات الإسلامية التي تلعب دورا حيويا في الحرب الأمريكية على القاعدة، بل كيف تؤيد تنامي الإعلام الحر المفتوح في العالم الإسلامى، مع علمها السابق بأنه قد يضر بجهودها وما تمارسه من سيطرة ونفوذ في المنطقة العربية والعالم الإسلامى ؛ لذلك لم تجد الولايات المتحدة حرجا من أن تضغط على الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية والإسلامية ، لأن تخفف من حدة نقدها للولايات المتحدة ؛ لأن ذلك من شأنه أن يثير سخط العالم على ما تقوم به الولايات المتحدة أثناء تعقبها للإرهابيين وتنظيم القاعدة، وبالتالي عندما لم تجد الولايات المتحدة استجابة من معظم الأنظمة العربية ، قامت بضرب مقر قناة (الجزيرة) القطرية في أفغانستان، واقتحام فندق بغداد ومقتل مراسل (الجزيرة) و(أبوظبي) في آخر أيام الحرب على العراق ، أو إذا شئنا الدقة ليلة دخول القوات الأمريكية العاصمة العراقية.

أولاً : اللوبي الإسلامي الصامت في الولايات المتحدة إلى متى ؟

نجح المسلمون في الولايات المتحدة والبلدان الأوربية في مجال الدعوة للدين الإسلامي وسط الجنسيات والعرقيات بالولايات المتحدة ، فالمؤسسات الإسلامية من مساجد، ومدارس إسلامية بالإضافة إلى المعاهد والمراكز الدعوية، ليست خافية على الإدارة الأمريكية، فعدد المؤسسات الموجودة حالياً على الأراضي الأمريكية وصل إلى ما يقرب من ألف مركز إسلامي، أما عدد المدارس الإسلامية فيقدر بالمئات ، بالإضافة إلى المؤسسات الإسلامية في أمريكا الشمالية مثل المجتمع الإسلامي في أمريكا الشمالية (ISNA) ، والدائرة الإسلامية في أمريكا الشمالية (ICNA) ، وليس معنى هذا إغفال دور المجتمعات الإسلامية في ترسيخ مبدأ الدعوة لحماية الهوية الإسلامية من الانسلاخ ، ويبرز هنا دور الدعوة في تدعيم أكثر المجتمعات الإسلامية نمواً في الغرب وهو المجتمع الأمريكي.

أما على مستوى السياسة الأمريكية فلا يوجد تأثير ملحوظ على الإدارة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر ، وإن كانت الصورة الإجمالية لتلك العلاقة تكاد تكون محدودة التأثير، على الرغم من النمو المتزايد للمنظمات الإسلامية التي تعمل على توعية وإعداد المسلمين سياسيا، فإنها لم تنجح حتى الآن في قطف ثمار أية مكاسب أوانتصارات سياسية، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البيئة السياسية الأمريكية التي تتسم بالصلابة الشديدة، وتمنع اختراق الآخر إليها، هذا فضلا عن عدم مقدرة المجتمع الأمريكي المسلم على وضع أولويات لأهدافه السياسية يعتبر عائقا رئيسيا في تعثر اندماجه في داخل الحقل السياسي الأمريكي(٣٠).

في الوقت الذي يعتبر اللوبي المسلم الأمريكي واللوبي العربي الأمريكي حليفين طبيعيين ، وكان يصعب حتى وقت قريب التمييز بينهما، لكن ومع نهاية التسعينيات أصبحت هناك إمكانية التمييز بين اللوبي العربي الذي يقود منظمات مثل المعهد العربي الأمريكي، واللجنة العربية لمكافحة التمييز، واللوبي المسلم الذي يقود تحالف المنظمات السياسية المسلمة الأمريكية الذي يضم أربع منظمات سياسية مسلمة كبرى هي :

مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، والمجلس الإسلامى الأمريكى، ومجلس الشؤون العامة الإسلامية، والاتحاد الإسلامى الأمريكى.

ويتفوق اللوبي العربي الأمريكى بتاريخه الطويل عن اللوبى المسلم الأمريكى أو المنظمات السياسية المسلمة الأمريكية ، كما يتفوق أيضا بنجاحه في الدفع بعدد من العرب الأمريكيين في مواقع بارزة في أكبر المؤسسات الأمريكية ومنه الكونجرس، حيث يتواجد ستة نواب عرب أمريكيين، وفي الإدارة الأمريكية الحالية يوجد وزير الطاقة وهو عربي من أصل لبنانى ويدعى: "سبنسر أبراهام" .

في انتخابات (٢٠٠١م) لم يستطع اللوبيان المسلم والعربي توحيد صفوفهما خلف مرشح رئاسي واحد، حيث مال العرب الأمريكيون إلى مرشح الحزب الديمقراطي " آل جور" حيث يميل العرب الأمريكيون تقليديا للحزب الديمقراطي، بينما ساند المسلمون الأمريكيون مرشح الحزب الجمهوري "جورج بوش" ، ويتميز المسلمون الأمريكيون بارتباطاتهم الحزبية غير القوية، مما يساعدهم على المناورة السياسية بالتحرك بين الحزبين السياسيين الكبيرين في أمريكا لتأييد المرشحين المؤيدين لقضاياهم[٣١] .

ومن هنا يتضح أن اللوبي المسلم الأمريكى لعب دورا - ولو محدودا - في انتخابات الرئاسة الأمريكية (٢٠٠١م) ، وفى فوز "جورج دبليو بوش" حيث اتحد غالبية المسلمين الأمريكيين خلف منظماتهم الكبرى للتصويت لمرشح الحزب الجمهوري ، وصوتوا كأول كتلة انتخابية مسلمة أمريكية موحدة في التاريخ وبالمثل فى إعادة انتخابه للمرة الثانية، والتي ينافسه فيها "جون كيرى" .

وقد مثل فوز "بوش" الذي لم يؤيده اللوبي اليهودي انتصارا مهمًا للوبي المسلم الأمريكى ؛ إذ فتح الطريق واسعا للقوى السياسية الناشئة على العمل السياسي، ولكن وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واجه اللوبي المسلم العديد من الأزمات والتحديات شملت التضييق على حقوق وحريات أعداد كبيرة من المسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، وإغلاق عدد من أكبر مؤسساتهم الإغاثية، وتعرض حملة تشويه سياسية وإعلامية كبيرة شنها تحالف من اللوبي اليميني المتطرف واللوبي الإسرائيلى ضد القوى السياسية المسلمة الأمريكية الناشئة.

إلا أنه وفي انتخابات ولاية "الباما " في يونيه (٢٠٠٢م)، والتي تنافس فيها "هيلليارد" و "ديفيس" حيث أيد اللوبي المسلم "أريل هيلليارد" عضو مجلس النواب الأمريكي، بينما أيد اللوبي اليهودي " أرنولد ديفيس " المرشح اليهودى لمقعد الحزب الديمقراطي بدائرته الانتخابية، وجاءت النتائج بفوز "أريل هيلليارد" بنسبة (٥٤ %) من الأصوات بينما حصل " ديفيس " على (٤٤ %) من الأصوات. ونشرت جريدة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ٣ يونيه (٢٠٠٢م) موضوعا تشير فيه إلى ظهور الأموال المسلمة والعربية في حملة مساندة "هيلليار" ، حيث نظم المسلمون أنفسهم ، وقاموا بجمع التبرعات من ولايات مثل كاليفورنيا وميتشجان "لهيلليارد" حتى تحقق له الفوز في الانتخابات[٣٢] .

ثانياً : تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) على الاقتصاد العالمى

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان هناك بدايات كساد أو ركود في الولايات المتحدة، فبعد عشر سنوات من الرواج الاقتصادي الهائل طيلة فترة حكم الرئيس السابق "بيل كلينتون" خلال التسعينيات، تصور قطاع التكنولوجيا أنها قاطرة من النمو لن تتوقف، وتصور الجميع أنه رواج دائم ومستمر، وفجأة وبدون مقدمات حدثت انهيارات في البورصة الكبيرة ، وبدأ الاقتصاد الأمريكى يدخل دائرة الكساد والتباطؤ مثل الاقتصاد الياباني، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتزيد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا في المرحلة المستقبلية.

ومن أبرز تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر اقتصادياً، وأن كانت في معظمها تأخذ الشكل السياسي هي [٣٣] :

- **الأول**: ارتباك مسيرة العولمة، فبعد أن كانت مسيرة العولمة تخطو خطوات إيجابية وسريعة ، فمنذ نهاية الثمانينيات وأخذت دفعة كبيرة في أوائل التسعينيات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وفتح الأسواق في الكتلة الشرقية، وتحرير التجارة في الدول النامية بعد اتفاقية منظمة التجارة الدولية، بدأت هذه المسيرة ترتبك بفعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
- **الثانية**: إن القطاعات المتضررة الأساسية هي حركة السياحة في العالم كله، وحركة الطيران التي أصبحت غير آمنة، وأدت إلى خسائر فادحة لشركات الطيران مما دفع الحكومات إلى تقديم معونات لهذه الشركات لتمكينها من الاستمرار بجانب ارتفاع تكلفة النقل والشحن والتأمين الجديدة.
- **الثالثة**: محاولة استخدام الحرب ضد الإرهاب لعودة ما سماه بعض السياسيين (المركب العسكري الصناعي) وتطوير الصناعات الحربية، وهذا الإنفاق العسكري الهائل غير المسبوق في تاريخ الولايات المتحدة سيؤدى إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكى وإخراجه من أزمته .

إلا أنه وفي ظل تداعيات الأزمة ظهر عدد من التطورات على الصعيد الاقتصادي العالمي، أهمها ظهور اليورو كعملة نقدية ، وتداولها ابتداء من يناير (٢٠٠٢م) منافسا للدولار الأمريكي، وظهر نظام عالميّ به عملتا ارتكاز " اليورو – الدولار " وقد يرتفع الطلب على اليورو مع قوة أوربا الاقتصادية القادمة، وعلى الين الياباني في المستقبل مع خروج اليابان من أزمتها الاقتصادية ، وعندئذ يضعف الدولار كعملة طلب، وبغض النظر عن الحالة المصرية التي لا تعرف سوى الدولار[٣٤] .

هذا بجانب دخول الولايات المتحدة في الاتحاد الأوربي في مشكلات سوف تتصاعد في المستقبل، فأوربا ضعيفة سياسيا ، وقد تكون مفككة كذلك، ولكن هناك مصالح اقتصادية أوربية، كان أبرز هذه المشكلات (معركة الصلب) التي كانت السبب المباشر في وجود حرب اقتصادية متبادلة بين أوربا والولايات المتحدة.

تداعيات أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) على الاقتصاد الأمريكي

استطاعت أحداث سبتمبر أن تؤثر بشكل مباشر على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للولايات المتحدة،وكان أبرز هذه التداعيات الخسائر الاقتصادية،والتي كان أهمها [٣٥] :

- خسائر إجمالية من جراء تدمير برجي مبنى التجارة العالمي قدرت بما يتراوح ما بين (١٠٠ — ١٥٠) مليار دولار تتمثل في تكلفة إعادة البناء وإزالة الركام والترميم وفقدان الوظائف ومختلف الأرباح الضائعة على كبرى الشركات العالمية التي تهدمت مقارها داخل المبنى .
- إحداث خسائر ضخمة في قطاع الطيران والسياحة والسفر في الولايات المتحدة، حيث انخفضت أسهم شركات الطيران الأوربى لحوالي (٥٢ %) نتيجة الخسائر الكبيرة التي تكبدتها نتيجة ارتباك حركة السفر بالطائرات حول العالم،وإصابة حركة الطيران بالشلل التام لأكثر من ثلاثة شهور وتم الاستغناء عن آلاف الموظفين والعمال بلغت حوالي (١٢٥) ألف موظف.
- تراجع قيمة الأسهم الأمريكية عقب إعادة فتح بورصة نيويورك في (٢٠٠١/٩/١٧م) حيث بلغت خسائر الأسهم في " وول ستريت " خلال الأسبوع الأول من التعامل بعد الهجمات بنحو (١,٣٨) تريليون دولار ، وسجل مؤشر " داو جونز " الصناعي هبوطا قياسيا بلغ نحو (١٤,٣%) ليصل الانخفاض منذ مطلع عام (٢٠٠١م) إلى نحو (٢٠%) فيما بلغ مؤشر "ناسداك " لشركات التكنولوجيات (١٩ %) خلال أسبوع، ونحو (٥٥ %) على مدار العامين السابقين.
- وشهدت العملة الأمريكية الدولار ضغوطا شديدة منذ نهاية (٢٠٠٠م) تزايدت حدتها مع تفجر الأحداث الأخيرة ، فيما خسر اليورو الأوربى نحو (٢٩ %) من قيمته خلال الفترة من (يناير ١٩٩٩م) وحتى (أكتوبر ٢٠٠٠م) .
- بلغت قيمة الخسائر الأولية التي تتحملها شركات إعادة التأمين في الولايات المتحدة والعالم من جراء الهجمات (٣٠) مليار دولار على أقل تقدير نتيجة

الأضرار الهائلة في الممتلكات (مبنى التجارة العالمي) إلى جانب تزايد تخليص القتلى والمفقودين من الركام والأنقاض إلى ما يقرب من (٧) آلاف شخص، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه الخسائر (٧٠) مليار دولار لتعد الكبرى في تاريخ شركات التأمين وإعادة التأمين. وأعلن " ألن جرينسبان " رئيس البنك المركزي الأمريكي أن التكلفة الإجمالية لحملة مواجهة الإرهاب قد تصل لحوالى (١٠٠) مليار دولار أمريكي ، فيما قدرتها (نيويورك تايمز) بنحو (٢٠٠) مليار دولار، واستنادا لما سبق يتضح أن الهجوم الإرهابي المفاجئ الذي تعرضت له الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في ١١ سبتمبر (٢٠٠١م) جاءت تداعياته لتؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الأحداث في تباطؤ اقتصادي، فـ (٥٠ %) من مختلف المعاملات الدولية توجه بالدولار، وتسعر الصادرات النفطية بالدولار في جميع دول العالم.

كما شهدت الولايات المتحدة واليابان ومعهم الدول الصناعية موجة من الركود أدت إلى انخفاض الطلب على النفط ، وانخفاض أسعاره في أعقاب أحداث سبتمبر، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض وتذبذب العائدات النفطية التي تمثل المحرك الرئيسي للتنمية في البلدان العربية والخليجية خصوصا.

ورغم أن الانخفاض في أسعار النفط خلال عام (٢٠٠١م) لم يكن ملموسا بالمقارنة بعام (٢٠٠٠م) حيث بلغ المتوسط لسعر البرميل من نوع برنت الخام نحو(٢٤,٥٢م) دولارا للبرميل في عام (٢٠٠١م) مقارنة مع (٢٥,١٠) دولاراً خلال عام (٢٠٠٠م) ولكن انخفاض السعر في أعقاب أحداث سبتمبر، بينما كان متوسط سعر البرميل في أغسطس (٢٠٠١م) (٢٥,٦٦) دولارا للبرميل لتصبح (٢٥,٦٢) دولارا للبرميل بعد شهر أغسطس ، ثم تنهار الأسعار لحوالى (٢٠,٦٢) دولاراً في شهر أكتوبر عام (٢٠٠١م) ، ثم إلى (١٨,٧٦) دولاراً خلال نوفمبر و (١٨,٧١) دولاراً خلال شهر ديسمبر من نفس العام، مما اضطر منظمة الأوبك ؛ لأن تخفض سقف إنتاجها بداية من يناير (٢٠٠٢م) بنحو (١,٥) مليون برميل يوميا ثم ارتفعت الأسعار قليلا بعد الحرب على العراق أبريل (٢٠٠٣م) [٣٦] .

تأثير أحداث سبتمبر (٢٠٠١م)
على اقتصاد الأقليات المسلمة في الغرب

بعد اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدول العربية والإسلامية بقيامها بتمويل العديد من المنظمات والجمعيات والجماعات الإرهابية في أوربا وأمريكا ، حيث تسعى هذه المنظمات إلى ضرب المصالح الأمريكية في مختلف دول العالم قبل أحداث مركز التجارة العالمي والبنتاجون، كانت أحداث نيروبي ودار السلام، وتدمير السفارتين الأمريكيتين بهما ثم المدمرة كول بالقرب من السواحل اليمنية، ثم تفجيرات الرياض ، والدار البيضاء التي استهدفت رعايا أمريكان بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) .

وأصبحت الولايات المتحدة أمام خيارين هما:

- الضغط على الدول التي تدعم هذه المنظمات بالتخلي عن هذه السياسة، و إن كان بعضها دولا صديقة كالسعودية ومعظم دول الخليج و باكستان، و الكف عن تدعيم هذه التيارات التي تؤثر على الاستقرار الأمني في العالم.
- تعقب رجال الأعمال و المستثمرين المسلمين، الذين هاجروا إلى الغرب منذ سنوات عديدة، واستطاعوا أن يكون لهم في تلك البلدان اقتصاد مستقل ، فأقاموا الشركات والمشروعات الضخمة التي عادت عليهم بالأموال الطائلة.

لذلك قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوربية المؤيدة للموقف الأمريكي بتجميد أرصدة المسلمين في البنوك الغربية، والتضييق على رأس المال الإسلامي بجانب محاصرة العمل الخيري الذي تقوم به المنظمات الإسلامية، والتشديد على التحاق المسلمين بسوق العمل إيقاف عمليات الهجرة، واتخاذ إجراءات مشددة قبل الموافقة على ذلك[٣٧] :

١- تجميد أرصدة المسلمين في البنوك الأجنبية :

ليست أحداث سبتمبر هي المرة الأولى التي كانت سببا لتعرض الفوائض المالية المستثمرة للدول البترولية في الغرب لمعاملة متحيزة حادة تجعلها عرضه ربما للتلاشي ما بين لحظة وأخرى، وقد سبق وأن قامت الإدارة الأمريكية بتجميد الأصول الإيرانية

والليبية ثم العراقية، هذا علاوة على بعض المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات بأنماط التوظيف التي تتم حاليا.

وبعد أحداث سبتمبر أسرعت الحكومة الأمريكية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات في إطار حملتها ضد الإرهاب، في مقدمتها الإعلان عن تجميد أرصدة بنكية تابعة لأشخاص ومؤسسات وشركات عربية وإسلامية في الولايات المتحدة وخارجها بتهمة علاقة هؤلاء المباشرة أو غير المباشرة بتنظيم القاعدة، باعتبار أن " أسامة بن لادن" زعيم تنظيم القاعدة هو أحد كبار المستثمرين السعوديين خارج المملكة العربية السعودية، فإن العديد من الشركات والمؤسسات السعودية قد يشملها هذا التضييق، بالإضافة إلى قائمة لأشخاص وشركات أدرجتها الإدارة الأمريكية ضمن قائمة الأطراف الراعية للإرهاب، وعللت بذلك تجميد حساباتها في البنوك والمؤسسات المالية والبورصات وصارت على نفس النهج دول عربية وأوربية حيث وضعت قوائم جديدة أخرى لأفراد وشركات لها علاقة بتنظيم القاعدة، وفتحت بالتالي المجال واسعا إلى مصادرة هذه الأموال وإيقاف نشاطها.

هذا بجانب الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية في الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا، وألمانيا ومن البلدان النفطية صاحبة الفوائض يقدر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي ال (١٦) وظفت في هذه القناة حتى نهاية عام (١٩٨٥م) ما يزيد على (٥٥) مليار دولار أمريكي منها (٦٠ %) في سندات الخزينة الأمريكية.

وقد كشفت التحقيقات التي أجرتها أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية أنه وبعد أحداث سبتمبر تم تصفية الحسابات والخروقات القانونية في حق مؤسسات مالية وشركات تابعة لمواطنين مسلمين تحت زعم اشتراكها في تمويل تنظيم القاعدة،وهو ما أدى إلى تجميد أرصدتها البنكية ومعاملتها المالية، هذا فضلا عن مصادرة أموال المشكوك فيهم من المسلمين، ورغم صعوبة حصر الشركات والمؤسسات التي أضيرت بعد أحداث سبتمبر، إلا أن الثابت أن العدد كبير، وبرقم معاملات يقدر بمليارات الدولارات حيث أعلنت (٩٥ %) من دول أوربا عن شركات ومنظمات وجمعيات إسلامية تتلقى دعما وتمويلا من تنظيم القاعدة.

٢- التضييق على رأس مال المسلمين :

نظرا لتزايد مصادرة الولايات المتحدة والدول الأوربية لأموال رجال الأعمال المسلمين المهاجرين في الخارج، أسرعت بعض المؤسسات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي إلى تحويل أموالها من الأسواق الغربية إلى الأسواق الإسلامية في بلدان العالم الإسلامي، أو دول الاتحاد الأوربي وعلى الرغم من اختلاف المصادر في تقدير حجم الأموال المسحوبة من السوق الأمريكي، حيث أشارت بعض الإحصائيات إلى أن الرقم ربما يصل لحوالى (٢٠٠) مليار دولار، وبالتالي فإن المستثمر المالي المسلم في الغرب أصبح يعيش حالة رعب وقلق على أمواله و مدخراته، كما لم يعد مستبعدا أن تقوم السلطات الأمريكية بمصادرة أموال أي جمعية، أو منظمة إسلامية تحت زعم انتماء بعض أفرادها إلى تنظيم القاعدة.

ويبدو مما سبق أنه لا يوجد تصور واضح وموحد أو مشترك لرؤوس الأموال العربية والإسلامية في الخارج، وكل ما هنالك مجموعات تعمل وتتخذ القرار بشكل فردى، بل إن لكل مجموعة تصورها الخاص، وبالتالي لا تكف المنظمات اليهودية العاملة في المجال الاقتصادي والتجاري عن حث السلطات السياسية الغربية على اتخاذ المزيد من إجراءات التضييق على رأس المال المسلم خاصة بعد أن كشفت الواشنطن بوست (وهي صحيفة أمريكية شهيرة) عن وجود رأس المال المسلم في الدعاية الانتخابية للرئيس "جورج دبليو بوش " ومرشحي بعض الولايات على مقاعد مجلس النواب والكونجرس الأمريكي.

٣- وقف الهجرة العربية والإسلامية الى الغرب:

كان من الظواهر الملحوظة بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) ظهور تيار معاد للوجود العربي والإسلامي في أوربا، وكانت فرنسا أبرز الأمثلة على ذلك حيث طلب (ليوان) بطرد المسلمين من فرنسا، ومن أوربا كلها، حتى لا تتحول فرنسا بل والقارة الأوربية إلى شرق أوسط آخر.

وتشير الإحصائيات الرسمية حول الأقليات الإسلامية في العالم أن نصف المهاجرين واللاجئين إلى أوربا وأمريكا ينتمون إلى دول عربية وإسلامية، وهي ما يعزز بشكل سنوي حجم المعاملات المالية والاقتصادية لدى الأقلية المسلمة، ويرفع من التحولات

المالية إلى الدول الأصلية ، وذلك على الرغم من انتماء معظم المهاجرين المسلمين إلى طبقة محدودي الدخل.

وبالتالي يمكن القول : إن حياة أبناء الأقليات الإسلامية في العالم، وظروف معيشتهم قد أصبحت أكثر تأزما خلال السنوات الثلاث الماضية ، وتحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) ، ومن ناحية أخرى باتت جهود الدول الخليجية العربية نحو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة باتت أكثر صعوبة خاصة في ظل ارتفاع معدلات المخاطر الأمنية والسياسية للاستثمارات في المنطقة ، بعد قيام الولايات المتحدة بشن حرب عسكرية بالقرب من حدود منطقة الخليج في أفغانستان والعراق، حيث قد يؤدى ذلك إلى تأجيل تنفيذ خطط التنمية ومشروعات الخصخصة وبيع شركات القطاع العام المملوكة للدولة، والتأثير على خطط الدول العربية الرامية إلى التوسع في مشروعات البنية الأساسية والاستثمار في حقول النفط والغاز[٣٣] .

٤- تشديد إجراءات الحصول على وظيفة لمسلم :

تأثرت الأقليات المسلمة في الخارج بأحداث الحادي عشر من سبتمبر في مجال العمل في قلة الحصول على وظيفة ، وأصبحت ملامحهم العربية، وهويتهم الإسلامية عائقا أمام قبولهم في الشركات والمصانع بصرف النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم العلمية التي يتمتعون بها، ويتميزون بها عن غيرهم من الأقليات غير الإسلامية.

كما قامت حكومات الدول الأوربية بتشديد شروط قبول المسلمين في الشركات والمصالح التابعة للدولة، كما سجلت منظمة العمل الدولية انتهاكات عديدة ضد المسلمين والعرب في أمريكا وأوربا من حالات طرد، والمماطلة في صرف المرتبات لأسباب عنصرية، بجانب حرمان الطلاب المسلمين من أبناء الأقليات الإسلامية الالتحاق ببعض الجامعات الأوربية ذات التخصصات النادرة منها علوم الذرة، والصناعات الحربية[٣٤] ،وذلك لاحتمال تجنيد بعض هؤلاء الطلاب ضمن تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن.

٥- التضييق على المؤسسات الخيرية الإسلامية في أوربا:

تتهم الإدارة الأمريكية والحكومات الأوربية منظمات وجمعيات العمل الخيري الإسلامي بالتغطية على أنشطة اقتصادية ومالية تابعة لتنظيم القاعدة ، وخاصة بعد نجاح الأقليات المسلمة في الغرب من تأسيس شبكة من المنظمات والمؤسسات الخيرية بلغ رقم

معاملاتها السنوية بمئات الملايين من الدولارات تقدم إعانات بشكل دوري للعديد من الدول الإسلامية الفقيرة مثل الصومال، والسودان، والشيشان، وكشمير، ومسلمي الفلبين، وإريتريا، بجانب دعمهم للأنشطة التي تقوم بها الجالية العربية والإسلامية في الغرب مثل بناء المساجد، وتشييد المدارس والمراكز الإسلامية والدعوية، إلا أنه وبعد أحداث سبتمبر تم مصادرة أموال معظم هذه المؤسسات والجمعيات بزعم ارتباطها بأنشطة مشتركة مع تنظيم القاعدة.

ثالثا : تداعيات أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) وتأثيراتها على حقوق الإنسان في الغرب

كان من التحولات التي أعقبت الحرب الباردة، الاهتمام الكبير بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان، و تبعت ذلك زيادة كبيرة في المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وتهتم بأوضاعهم كما أن الولايات المتحدة جعلت حماية حقوق الإنسان شرطا أساسيا لتحسين علاقتها مع بعض الدول، لكن ضرورات الحادي عشر من سبتمبر الأمنية، والحاجة إلى تكوين تحالف إعلامي لمواجهة الإرهاب، جعلت الولايات المتحدة تتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان لحلفائها الجدد، وتحويلها قضية حقوق الإنسان إلى درجة دنيا من الأهمية، حتى تنتهي معركتها مع الإرهاب، كما كان الحال في صراعها مع الشيوعية في السابق .

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تزايد المخاوف من تأثيرها ليس على واقع حقوق الإنسان في العالم وإنما على حقوق الأقليات الإسلامية أيضا، هذه المخاوف عبرت عنها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ١٨ يناير (٢٠٠٢م) بعنوان "الحقوق في خطر " حيث دعت كل الحكومات وخصوصا الولايات المتحدة والدول الأوربية إلى الإحجام عن أي خطوات مبالغ فيها لمكافحة الإرهاب قد تؤدى إلى انتهاك الحريات الأساسية و تقويض المعارضة الشرعية.

ففي أوزبكستان (حليف الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر) قام الرئيس " إسلام كريموف " رئيس أوزبكستان باعتقال (٧) آلاف مسلم بسبب إطلاق لحاهم، وآخرين بتهمة توزيع منشور ديني يدعو لرفض الهيمنة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى[٤٠] ، كما تركت الولايات المتحدة شرذمة من الشعب العراقي ينهب ويسرق كل المنشآت الحكومية ويخربها دون أى تدخل بما فيها الآثار والمتاحف.

و لم تكن الولايات المتحدة التي فرضت تشريعات وقوانين جديدة، واتخذت إجراءات احترازية لمواجهة الإرهاب، واعتبرت في معظمها متناقضة مع معايير حقوق الإنسان بعيدة عن مصالحها، فقد سارت بريطانيا على نفس النهج، حيث طرح وزير الداخلية "ديفيد بلانكيت" في ١٢ نوفمبر (٢٠٠١م) مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب على البرلمان – مجلس العموم البريطاني – أطلقت عليه ، الصحف البريطانية

اسم " قانون الطوارئ " يشتمل في بنوده على احتجاز المشتبه في أنهم إرهابيون أو أن لهم علاقة بالإرهاب، وسجن المشتبه في أنهم إرهابيون دوليون إلى أجل غير مسمى عن طريق محاكم خاصة مغلقة أمام الجماهير والصحافة.

كما أعدت الحكومة الفرنسية قانونا مماثلا أطلقت عليه اسم قانون الأمن القومي الذي يتيح لرجال الشرطة اقتحام المنازل والمحلات التجارية للتفتيش وفحص السيارات من الداخل ، وتشديد المراقبة في المطارات والموانئ مع تفتيش الأشخاص والتأكد من بطاقة إقامتهم .

أما في ألمانيا فقد قامت الحكومة باقتراح عدة قوانين لمكافحة الإرهاب تهدف في معظمها إلى إعطاء الأجهزة الأمنية كافة الصلاحيات في القبض على بعض الأشخاص، وتفتيشهم، وإخضاعهم للتحقيقات، مع إجبار المصارف والخطوط الجوية وشركات الاتصالات على وضع معلوماتها حول عملائها تحت تصرف السلطات الأمنية ، وخاصة إذا كانوا من العرب والمسلمين[٤٢] ، وعلى نفس النهج أصدرت إيطاليا قانون مكافحة الإرهاب بهدف الحد من هجرة العرب والمسلمين إليها، وإخضاع المقيمين لديها لتحقيقات حول معلوماتهم عن التنظيمات الإسلامية في بلدانهم، أو علاقتهم بتنظيم القاعدة.

أما بالنسبة لحملة القبض على أشخاص من أصول شرق أوسطية في الولايات المتحدة فإن وزارة العدل قامت باعتقالهم واحتجازهم، على الرغم من عدم توافر دليل على تورطهم في أعمال إرهابية،وتم احتجازهم بناء على مخالفات ارتكبوها تتعلق بمخالفات مرورية، أو ما ترتبط منها باستكمال إجراءات الهجرة، واتخذ ذلك كمبرر لاستمرار احتجازهم وليس لوجود دليل على تورطهم في أعمال إرهابية.

وهذا ما عبر عنه صراحة "جون أشكروفت" المدعي العام الأمريكي بقوله :" لا يمكن أن ننتظر الإرهابيين ليقوموا بضربتهم ثم نقوم بإجراء التحقيقات وعمليات القبض عليهم، بل يجب أن نمنع أولا، ثم نحاكم ثانيا، وبالرغم من إعلان "أشكروفت" أن هذه الاعتقالات لم تمس مواطنين أمريكيين إلا أن المشكلة أن هناك (٢٠) مليون شخص غير مواطنين يقيمون بالولايات المتحدة، وعدد كبير منهم يقيم بشكل قانوني وينتظر الحصول على الجنسية ، وهؤلاء يمكن تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب عليهم مما يعد انتهاكا لحرياتهم وحقوقهم المدنية، وإن لم يحصلوا على الجنسية بعد[٤٣] .

فالواضح أن الأمريكيين اكتشفوا فجأة مع تلك الأحداث أن نظامهم السياسي الذي صقلته التجربة منذ قيام الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن (١٨) نظام مثالي، ولكنه مهدد ومخترق، ولم يوفر الأمن للمواطنين، كما لم يترجم مصادر القوة إلى أمن داخلي، فأصبحت فوبيا الإرهاب هي التي تسيطر على الذات الأمريكية بشكل مقصود أو تلقائي، وارتفعت لافتة مكافحة الإرهاب محل إقرار حقوق الأقليات وحماية حقوق الإنسان ورعاية الديمقراطية في العالم.

الإخلال بمبدأ توازن القوى في العالم :

أدت أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) إلى الإخلال بمبدأ التوازن بين السلطات في الولايات المتحدة وإلى تصاعد قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، فقد حول الكونجرس (السلطة التشريعية) العديد من صلاحياته للإدارة (السلطة التنفيذية) منها حق إعلان الحرب بإعطائه التصريح باستخدام القوة العسكرية وحتى قبل معرفة من الذي قام بتلك العمليات وهل هي قوى داخلية، أم قوى خارجية.

وصدر هذا التصريح من الكونجرس بأغلبية ساحقة عدا صوت واحد في مجلس النواب، كما وافق الكونجرس على قانون مكافحة الإرهاب الذي قدمته الإدارة بشكل سريع [٤٤] ، وبدون دراسة متأنية في الكونجرس، كما هو المعتاد في معظم مشاريع القوانين، حيث طلبت الإدارة من الكونجرس الموافقة على مشروع القانون خلال أسبوع من تقديمه، وبدون إدخال أي تعديلات عليه، ومن ثم فقد عقد الكونجرس جلسة استماع واحدة للنظر في القانون، ولم تعقد جلسات مماثلة في مجلس الشيوخ، ومارست الإدارة ضغوطا شديدة على الكونجرس للموافقة على القانون منها التحذير الذي أطلقه المدعى العام "أشكروفت "من أنه مازال هناك هجمات إرهابية محتملة، وأن اللوم سيقع على الكونجرس إذا لم تتم الموافقة على مشروع القانون بشكل سريع، وأطلقت الإدارة اسم " القانون الوطني الأمريكى " على مشروع هذا القانون .

كذلك تم إنشاء وكالة فيدرالية جديدة أطلق عليها اسم " وكالة أمن المطارات " تكون مهمتها ضمان الأمن في كل موانئ السفر سواء الجوى والبحري، وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة وهي تستعد للرد على اعتداءات ١١

سبتمبر (٢٠٠١م) قامت بنشر أكثر من ربع مليون عسكري في قواعد خارج أراضيها خصوصا في أوربا والشرق الأوسط وشرق آسيا أو على سفن حربية.

وفي أواخر مارس (٢٠٠٢م) قدرت أعداد هذه القوات بحوالى (٣٦٥) ألفا من بينهم (٥٥) ألفا على سفن البحرية الأمريكية، ويتوزعون على الأسلحة المختلفة من قوات برية، ومشاة بحرية، والسلاح الجوى، كما يوجد في أوربا (١٢٠) ألف جندي أمريكى في ألمانيا وبريطانيا، وتوجد اثنتان من القواعد الجوية الرئيسية للولايات المتحدة في إيطاليا، الأولى هي قاعدة أفيانو شمال البلاد، والثانية من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في البحرالمتوسط في سيجونيلا (جزيرة صقلية) واستخدمت كقاعدة دعم لوجستى في نزاعات الشرق الأوسط والبوسنة، وقاعدة إنجرليك الجوية التي تستخدم كنقطة انطلاق للطائرات التي تراقب شمال العراق، والتي ساهمت بشكل كبير في الحرب على العراق .

وللولايات المتحدة أيضا حوالي (٣٣) ألف جندي في منطقة الخليج ينتشر معظمهم على السفن الحربية (الأسطول الخامس) و(٥٠) ألف جندي في اليابان في جزيرة أوكيناوا و(٣٦) ألف جندي أمريكى في كوريا الجنوبية ومعظمهم من القوات البرية [٤٥] ، وبعد أحداث سبتمبر تم فتح القاعدتين الأمريكتين السابقتين في الفلبين قاعدة كلارك الجوية،وسوبيك باى البحرية لمواجهة الإرهاب في جنوب الفلبين، هذا بجانب قاعدة دييجو جارسيا بالمحيط الهندي.

كما قامت الولايات المتحدة بعقد عدة تحالفات دولية لمواجهة الإرهاب مع دول لها سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان ، وتدار بواسطة نظم سلطوية مثل جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة أوزبكستان ، كازاخستان، قيرغيزستان والتي ما تزال تحكمها النخب التسلطية من العهد الشيوعي السابق ، وعقدت صفقات مع دول مثل روسيا والصين تقوم بمقتضاها هاتان الدولتان بتأييد حملة الولايات المتحدة ضد الإرهاب في مقابل تخلى الولايات المتحدة عن انتقاداتها للممارسات الروسية في الشيشان، وللممارسات الصينية في إقليم تركستان الشرقية أو سنكيانج ذي الأغلبية المسلمة، وهى ممارسات انتقدتها الولايات المتحدة في السابق بدعوى انتهاكات حقوق الأقليات أو حقوق الإنسان.

فى الوقت الذى دعمت فيه الولايات المتحدة بعض الأنظمة السياسية العربية الآسيوية والأوربية لتعقب الجماعات الإرهابية، أوالتنظيمات الإسلامية ذات الطابع العنيف على أراضيها ، واتخاذ كافة الإجراءات نحو تصفيتها، بغض النظر عن القوانين التي كانت محل اعتبار في السابق ، فالموقف من التعذيب تغير بصورة كبيرة بعد أحداث سبتمبر عندما ألمح مكتب التحقيقات الفيدرالية أنه قد يلجأ إلى تغيير أساليب التحقيق العادية من أجل انتزاع اعترافات من المعتقلين، بما فيها ترحيلهم إلى أماكن تستخدم فيها أساليب اعتقال قاسية.

وبدأت الولايات المتحدة تتراجع عن فكرة مهاجمة المحاكم العسكرية في العديد من دول العالم الثالث، وذلك لأنها هي ذاتها أنشأت هذا النوع من المحاكم، فتقرير الخارجية الأمريكية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان أسقط عن مصر الشق الخاص بالهجوم على المحاكم العسكرية ، وكذلك رفع العقوبات عن برفيز مشرف رئيس باكستان الحالي.

الرد على الهجمات الأمريكية بحرب أفغانستان:

كان التفكير الأمني قبل كارثة تفجير مركز التجارة العالمى ومقر البنتاجون منحصرا في الهجوم الصاروخي على الولايات المتحدة الأمريكية، وقد واجهته الإدارة الأمريكية بمجموعة سياسات تتفاوت ما بين منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الحد منها وبين التصدي لمواجهة احتمال امتلاك بعض الدول لتكنولوجيا الصواريخ النووية، غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعلت الإدارة توسع دائرة احتمالات الخطر، حيث وضعت في حساباتها صورتين من الهجوم، هما الهجوم المبطن والهجوم الإليكتروني، والتحسب للهجوم المبطن وهو المحرك الديناميكي لها في تدمير أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها ما تطلق عليه الدول المارقة.

إذ يمكن إلقاء جهاز نووي خام في مدينة كبرى، أو رش مادة الأعصاب الكيميائية في استاد رياضي مليء بالجمهور، أو نشر فيروس بيولوجي مثل الجمرة الخبيثة بين المسافرين بالمطار، وهي كانت توقعات ترددت في أوساط المفكرين والمحللين السياسيين في أمريكا قبل أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) .

أما الهجوم الإليكتروني وهو سيناريو يطلق عليه المحللون الأمريكان " واترلو الإليكترونية " إشارة إلى معركة واترلو بين الإنجليز ونابليون، فهجوم بهذه الصورة على

شبكة المعلومات الإليكترونية في أمريكا من شأنه أن يشل الاقتصاد الأمريكى، ويمكن لفيروس يقتحم نظام المعلومات في البنتاجون أن يشل القدرة العسكرية، ويمكن نقل الفيروس عبر الإنترنت لأي جهة ولمواجهة هذه الأخطار المحتملة تم تخصيص (١٠) مليارات دولار من ميزانية (٢٠٠٢م) وتم تأسيس ما يشبه وزارة الداخلية الفيدرالية، وتم إصدار تشريعات مساندة أهمها قانون حماية الحدود[٤٦].

ولعل الحرب على أفغانستان للقضاء على تنظيم القاعدة تمثل تحولا من الواجهة الإستراتيجية الأحادية المنقطعة عن فهم الثقافة المحلية، التي كانت تنظر بها الولايات المتحدة إلى الأوضاع في أفغانستان بقلق شديد ، فعندما أنشئت طالبان بمبادرة باكستانية ومباركة أمريكية ، كان البعد الإستراتيجي هو الدافع الأكبر وراء التأييد الأمريكي ، فطوال حكم طالبان كان هناك اتجاهان داخل الإدارة الأمريكية، أحدهما مؤيد لطالبان، والآخر معارض لها، وغلب التيار المؤيد الذي كان يرى أن البعد الإستراتيجي يجب أن يطغى في التعامل مع الطالبان فهي ضد إيران وروسيا ومع باكستان ، لذا يجب غض الطرف عنها، وعدم انتقادها، يضاف إلى ذلك طبيعة طالبان التقليدية المحافظة وعدم خبراتها في السياسة الإقليمية والدولية ستجعلها على عكس الإسلام السياسي الثوري ، فهي لا تملك الخبرة في تصدير ثورة إلى خارج أفغانستان، وتركز على أمور العقيدة والسلوكيات الإسلامية واعتمادها على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وعلى الرغم من ذلك فإن أفغانستان بلد يحتل مرتبة ثانية في التفكير الإستراتيجي الأنجلو أمريكى فهي ليست بلدا ساحليا ينضوي ضمن الطرق التجارية التقليدية، ولا يمتلك ثروات نفطية تجعله ينضوي تحت إستراتيجيه الطاقة ، فضلا عن أنه لا يتمتع بمخزون ثقافي وحضاري يضع له ثقلا وحضورا سياسيا في النظام الإقليمي، وتكمن أهميتها في الحاجز بين الكتر النفطي في الخليج، والجيوش السوفيتية، فبعد مرحلة الحرب الباردة تحولت لميدان لتدريب عناصر المخابرات أمريكية هدفها إحداث حالات من التوتر في بعض الدول التي لا تتعاون مع الإدارة الأمريكية، لذلك تحولت أفغانستان إلى بؤرة ومستنقع يختلط فيه الإرهاب بالجهاد، والعمالة بالدعوة، والتعصب للإسلام، وصارت أفغانستان في العشر سنوات الأخيرة تحتل موقعا استراتيجيا بين الشرق

الأوسط ووسط آسيا، وشبه القارة الهندية، وتقع مباشرة بين تركمانستان وأسواق الهند والصين واليابان المزدحمة والمرغوبة والمتنامية، كما جاء هذا التغيير عندما أصبحت أفغانستان ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع أنابيب النفط الأمريكية مع روسيا في تعزيز السيطرة على تدفق الغاز، فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهما لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب[٤٧] .

ورغم أن هناك اتجاها في بعض الكتابات الصحفية في الولايات المتحدة ترى أن الدافع الرئيسي الذي كان وراء حملة الولايات المتحدة على أفغانستان هو دافع اقتصادي ،للوصول إلى مناطق النفط في منطقة بحر قزوين ، إلا أن الواقع لا يساند هذا الاتجاه من منطق أن الخبراء يقدرون حجم بترول بحر قزوين بـ (١٥ مليار برميل) ، بينما احتياطي السعودية يقدر بـ (١٥) مليارا، والعراق (١٧ مليارا)، وإيران (١٣ مليارا) الأمر الذي يجعل منطقة الخليج هي محط الاهتمام الأمريكي الأول[٤٨] ، وبالتالي جاءت الحرب على العراق، ومحاولة الاستيلاء على بترول العراق في أولويات السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) ، وأن هذا لن يتأتى إلا بحملة عسكرية تستهدف القضاء على نظام صدام حسين غير المتعاون مع الإدارة الأمريكية، وأن هذه الحرب ستقربها أكثر من إيران، الدولة الثانية في محور الشر الذي أعلنت عنه الإدارة الأمريكية، وبالتالي لا تكف الولايات المتحدة بعد إزاحة نظام صدام حسين من العراق عن تهديد إيران ، والتذرع بأي صورة للتدخل في شؤونها الداخلية .

فقبل حرب أفغانستان استعدت الولايات المتحدة جيدا عسكريا ودبلوماسيا وإعلاميا ، حتى لا تهتز صورتها أمام العالم مرة أخرى بعد كارثة الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) .

وفي تمام الساعة العاشرة إلا الثلث من مساء الأحد السابع من أكتوبر (٢٠٠١م) بدأ الرد الأمريكي على الهجوم الإرهابي في ١١ سبتمبر عقب إنذار حكومة طالبان بتسليم أسامة بن لادن باستخدام طائرات (بي١، و بي٢) التي قلعت من قاعدة ميسوري بالولايات المتحدة و(بي٥٢) التي شاركت في حرب أفغانستان الحرب على العراق، وكان دورهما في حرب أفغانستان إطلاق صواريخ كروز بهدف شل القدرات الدفاعية الجوية ومنشآت الاتصالات قبل بدء العمليات الخاصة والإنزال ومطاردة

تنظيم القاعدة ، وقد هدف القصف الجوى والصاروخي إلى ضرب مطارات أفغانستان وضرب مواقع الدفاع الجوى، وضرب أجهزة الإنذار الجوى وتدمير معسكرات الإرهابيين – على حد زعمها – وقيادة قوات طالبان وضرب المخازن الإدارية الرئيسية، منها مخازن الوقود، بهدف إحكام السيطرة الجوية، وقد نجحت الولايات المتحدة في ذلك[٤٩] .

أما على المستوى الدبلوماسي فقد قام "دونالد رامسفيلد " وزير الدفاع الأمريكى بزيارة عدد من دول الشرق الأوسط في الفترة من (٣ – ٦ أكتوبر ٢٠٠١م) منها السعودية ، ومصر ، وسلطنة عمان وأوزبكستان ، والتقى خلالها بعناصر من المعارضة الأفغانية في طشقند قبل عودته لواشنطن.

على الجانب الآخر قام رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بزيارة مماثلة إلى روسيا والهند وباكستان لنفس الغرض السابق، ثم إعلان الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات للشعب الأفغاني قدرها (٣٢٠) مليون دولار، وأن واشنطن تسعى إلى تحرير الشعب الأفغاني من سيطرة طالبان والمنظمات الإرهابية على أراضى أفغانستان ، وبعد انتهاء الحرب تم تعيين حكومة موالية للولايات المتحدة وهى حكومة حامد قرضاى ومطاردة الملا عمر، وأسامة بن لادن حيث تشير المصادر الأمريكية إلى وفاتهما في إحدى الغارات الجوية على قندهار وفق تصريح وزير الدفاع الأمريكي فى القاعدة العسكرية الأمريكية في قطر أثناء الحرب على العراق.

إلا أن تنظيم القاعدة وأثناء احتفال الولايات المتحدة بذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر والقضاء على تنظيم القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن وذراعه الأيمن أيمن الظواهري وسحق الملا عمر على الحدود الباكستانية ، فوجئت بشريط جديد لزعيم تنظيم القاعدة تبثه قناة الجزيرة الفضائية القطرية يتوعد فيه أسامة بن لادن بالمزيد من الأعمال الجهادية ضد الولايات المتحدة ومصالحها فى مختلف دول العالم، حيث ظهر من خلال مادة الشريط الفيلمى أنهما فى حالة جيدة ، ورصدتهم الكاميرات وهم يتسلقون الجبال الوعرة وهم في هذا السن، هذا فضلا عن تحركهما في الهواء الطلق في غياب الأقمار الصناعية الأمريكية التي تقوم بمسح الكرة الأرضية مرة كل نصف ساعة حسب ما تشير إلى ذلك العديد من المصادرالأمريكية .

الأمر الذي أظهر للرأي العام في أمريكا والعالم عدم مصداقية الإدارة الأمريكية في التصريحات التي تعلن عنها بين الحين والآخر، وهي في حقيقتها معلومات تستهدف تخفيف حدة الأزمة التي تمر بها الولايات المتحدة بعد التوغل في الأراضي العراقية، وعدم تمكنها من توفيق الوضع هناك بعد مرور أكثر من عام كامل على نهاية الحرب على العراق في الوقت الذي ينادى فيه البعض من العراقيين بعودة صدام حسين مرة أخرى لتولى الحكم في العراق باعتبار أنه الوحيد القادر على أن يوحد بين الطوائف والجماعات والعرقيات في العراق.

تداعيات حرب أفغانستان والعراق على العالم الإسلامي

الثابت من القراءات الإستراتيجية المستقبلية أن هزيمة فصيل من فصائل الحركة الإسلامية لم يعن بأي حال من الأحوال هزيمة أو انكسارًا موازياً لباقي الفصائل السلمية، بل العكس هو الأقرب للصواب، فهزيمة العنف الجهادى في معركة أفغانستان جاء أساسا بسبب حسابات السياسة وفروقات القوه الهائلة بين الجانب الطالبانى والأمريكاني وتفوق سلاح الجو الأمريكي بشكل كبير.

وكانت الولايات المتحدة قد اعتقدت مع بداية المعركة أن يقتل الأفغان بأنفسهم حلفاءهم العرب، الذين جاؤوا لمناصرة إخوانهم في الدين عند غزو السوفييت لأفغانستان، ونسوا أن الأفغان مسلمون ، وليسوا كفاراً أو صليبين كما تصوروا، وسارعت كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية بقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع حركة طالبان ، بسبب رفض طالبان تسليم " أسامة بن لادن " زعيم تنظيم القاعدة، واستدعت السعودية مواطنيها من أفغانستان، والبوسنة والشيشان والتحقيق معهم بشأن صلتهم بتنظيم القاعدة ، وتم وضع بعضهم على قوائم الممنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

وقامت السعودية كذلك بإسقاط الجنسية عن " أسامة بن لادن" في الوقت ذاته قامت الكويت بنفس الإجراء إزاء سليمان أبي غيث، ومصر إزاء أيمن الظواهري، ومصادرة أموال كل الجمعيات والمنظمات التي تتعامل مع تنظيم القاعدة أو مع إيران في مجتمعات الأقليات المسلمة في أوربا وأمريكا، ثم جاءت الحرب على العراق لتؤكد التفوق العسكري الأمريكي، وتنجح الحملتان العسكريتان في عامين متتاليين .

أما إيران وكوريا الشمالية فقد تؤجل الولايات المتحدة عقابهما لحسابات أخرى[٥٠]، فرغم أن كل التوقعات السياسية التي تشير إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، في ظل وجود معارضة قوية للنظام الإيراني داخل وخارج إيران.

بيد أن الملاحظ أن الحملة الأمريكية ضد إيران لا تعكس إستراتيجية أمريكية ضد إيران بقدر ما تكشف عن اتجاه دعائي لمجرد الاستهلاك المحلي ، ذلك أن تكلفة استهداف إيران لن تكون سهلة، فإيران لديها القدرة على إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة وخاصةً الخليج العربي ومنطقة شمال القوقاز وآسيا الوسطي،وإن

ضرب إيران سوف يفقد الولايات المتحدة مصداقيتها، ومن الأرجح أن الهدف هو إعادة فرض طوق العزلة على إيران من جديد.

ويبدو أن إيران قد بدأت تشعر بعجز الاتحاد الأوروبي، وعبث الاعتماد عليها لموازنة الضغوط الأمريكية عليها، حيث رفضت طهران في فبراير (٢٠٠٢م) اقتراحا بريطانيا بتعيين سفير جديد لها في طهران ، ورغم أن بريطانيا لم تعلق على الصيغة التي أقرتها الولايات المتحدة وضم إيران ضمن دول محور الشر إلا أن الرفض الإيراني جاء بمثابة تحذير لبريطانيا والاتحاد الأوروبي معا من أن عجزهم عن الوقوف أمام التحرشات الأمريكية بإيران ، سيدفع إيران لعدم التعويل عليهم ، وهو ما يهدد الكثير من الاستثمارات الأوروبية في الخليج، بجانب التهديد برفع سعر النفط إذا ما أقدمت إيران على إيقاف صادراتها من النفط إلى أوربا ، ولجأت إلى ما سمته منع صادرات النفط من الخليج بأكمله ، إذا ما تعرضت إيران لأي إجراءات عدوانية من جانب واشنطن.

بيد أن كوريا الشمالية قد يتم استدراجها من خلال إحداث أزمة بينها وبين كوريا الجنوبية، حيث التحالف الأمريكي الكوري، وعندئذ تسعى الولايات المتحدة إلى توفير كافة المساعدات العسكرية لكوريا الجنوبية في حربها مع كوريا الشمالية، وهذا ما تتردد فيه كوريا الجنوبية حيث ترى أنها لن تكون رابحة في ذلك ، وإنما ستكون الخاسرة إذا لم توفق في الحرب وتحقيق النصر على كوريا الشمالية.

أما المملكة العربية السعودية فقد كانت الأكثر استهدافا من بين الدول العربية والإسلامية التي اتهمت الإسلام بالإرهاب بالحملة الأمريكية والغربية، وفي المقابل كانت الأكثر حرصا على تبرئة الإسلام من هذه التهمة ذاتها، وذلك من منطلق عدة اعتبارات أهمها[٥١] :

- إن السعودية هي معقل الإسلام بما تضمه من مقدسات إسلامية، الأمر الذي ألقى على عاتقها مهمة الدفاع عن الإسلام كدين وحضارة في ظل الهجمة الشرسة التي تتعرض لها في أعقاب هذه الأحداث، وقد استتبع ذلك - منطقيا - رفضها الاشتراك في تحالف دولي تقوده واشنطن لضرب دولة إسلامية هي أفغانستان أو العراق.

- إن السعودية هي المتهم الأول والرئيسي في هذه الأحداث باعتبار أن أسامة بن لادن الذي دأبت وسائل الإعلام الغربية على تقديمه بوصفه إرهابيا سعوديا ثريا، مما أثر سلبا على سمعة المملكة والشعب السعودي في الخارج، وكانت أكثر تأثرا بالتناقض الشديد بين الالتزام بعلاقة الصداقة مع الولايات المتحدة من جانب، وبين مراعاة الاعتبارات المحلية والإقليمية التي تتعلق بالمصالح السعودية من جانب آخر، حيث لم تفلح محاولاتها للتوفيق بين الاعتبارات السابقة في الحيلولة دون تعمق الخلافات بين البلدين.
- شبت الخلافات بالفعل بين البلدين، ودشنت الولايات المتحدة حملة إعلامية ضارية ضد المملكة للضغط عليها للتجاوب مع مطالبها التي تعددت وتنوعت، حتى وصلت إلى حد المطالبة بتغيير بعض المناهج والمقررات الدراسية بالمدارس والجامعات السعودية، بزعم أنها تفرخ التطرف والإرهاب، ومن هنا يمكن القول: إن الإجراءات التي اتخذتها واشنطن ومن بعدها العواصم الأوربية في هذا الصدد قد عكست العديد من الأمور أهمها:
- إن الولايات المتحدة تحدد ما يعد انتهاكا، وما لا يعد كذلك لحقوق الإنسان على حسب مصالحها، ففي السابق كانت الدول الأوربية والولايات المتحدة يوجهون انتقادهم إلى الدول في العالم الثالث على استخدامهم لقوانين الطوارئ في قمع المعارضة السياسية، معتبرة أن ذلك ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن عندما تعلق الأمر بأمن أوربا وأمريكا أقدمت واشنطن ومن بعدها العواصم الأوربية على فرض قوانين للطوارئ أكثر شدة وصرامة ضد العرب والمسلمين وخاصة الأقليات المسلمة هناك.
- التناقض في السلوك الغربي فيما يتصل بحقوق الإنسان، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك اختلاف السلوك الأمريكي في معالجته لقضية " جون ووكر " الأمريكي الذي كان يحارب في صفوف القاعدة ضد بلاده مع غيره من غير الأمريكان، ففي الوقت الذي ترفض فيه واشنطن تطبيق بنود اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب عليهم، وتصر على عرضهم على محاكم عسكرية على اعتبار أنهم "مقاتلون غير شرعيين" نجدها تقوم بترحيل "ووكر" إلى بلاده وتعرضه على محكمة مدنية[٥٢].

وكان مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" قد عقد في مقره الرئيسي في واشنطن في ١٥ تموز نتائج التقرير السنوي لعام (٢٠٠٣م) عن أوضاع المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (٢٠٠٢ م) ، والذي أشار فيه إلى تزايد حوادث العنف والتمييز ضد المسلمين والعرب بشكل ملحوظ ، وبصورة لم تكن موجودة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١م) [٥٣] .

وقال المدير العام لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" "نهاد عوض" : إنه على الرغم "من أن الحكومة الأمريكية أصبحت تشكل المصدر الأول للتمييز ضد المسلمين في أمريكا، إلا أن العمل مع الحكومة الأمريكية هو السبيل الأوحد لمواجهة هذا التمييز" .

وأضاف أن منظمة "كير" الإسلامية تعمل على تحقيق ذلك من خلال التعاون مع مسؤولي الحكومة الأمريكية في واشنطن والولايات المتحدة الأميركية المختلفة عن طريق عقد لقاءات توعية للمسلمين في أمريكا بحقوقهم المدنية وتعريفهم بالمسؤولين الأمريكيين، وتنظيم المؤتمرات والندوات المشتركة مع قيادات وزارة العدل، وتنفيذ القانون واحترام عادات ومفاهيم المسلمين في أمريكا، وكذلك تشجيع المسلمين على الانخراط بشكل أكبر في الحياة السياسية الأمريكية ، والاستعداد للانتخابات القادمة ؛ لأن الحقوق المدنية سوف تكون قضية مركزية للمسلمين والعرب في هذه الانتخابات .

كما دعا إلى إجراء مزيد من الدراسات للكشف عن الدوافع الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة التي تقف وراء ظاهرة التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة، وأحصى التقرير (٩٠٢) شكوى من حوادث التمييز تعرض لها المسلمون في أمريكا خلال عام (٢٠٠٢م) ، بما يمثل زيادة قدرها (١٥%) مقارنة بعام (٢٠٠١م)، وزيادة قدرها (٦٤%) مقارنة بعام (٢٠٠٠م) .

وقد أرجع التقرير الارتفاع الملحوظ في حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا خلال العامين السابقين إلى تداعيات أحداث الحادى عشر من سبتمبر السلبية على حقوق وحريات المسلمين في أمريكا، والتي شهدت موجة اعتداءات واسعة ضد المسلمين هناك وانتشارا غير مسبوق لخطاب العداء للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام ودوائر السياسة الأمريكية خاصة اليمينية المتطرفة منها، وأشار التقرير أن حوادث التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة زادت بنسبة قدرها (٧٥,٢%)

منذ عـــام (١٩٩٥م) والذي بدأت فيه "كير" رصد حالات التمييز ضد المسلمين في أمريكا .

ومن أهم النتائج التي توصل إليها التقرير أن عـــام (٢٠٠٢ م) شـــهد ارتفاعـــا ملحوظا ومضطردا في عدد حوادث العنف والتمييز الواقعة في حق المسلمين في أمريكا من قبل المؤسسات الحكومية ، والتي احتلت نسبة ١٠% من حوادث التمييـــز الـــتي وقعت ضد المسلمين في أمريكا خلال عـــام ٢٠٠٠، ثم ارتفعـــت النســـبة في عـــام (٢٠٠١م) لتصل إلى نسبة (١٩%) ، وبلغت في عام (٢٠٠٢م) نســـبة ٢٣% مـــن إجمالي حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا، مما رشحها لاحتلال الفئة الأولى مـــن فئات الأماكن التي شهدت حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا خلال العام الماضي بالتساوي مع أماكن العمل والتي تعد تاريخيا المكان الأول لحـــوادث التمييـــز ضـــد المسلمين في أمريكا .

كما تضاعفت نسبة حوادث التمييز ضد المسلمين في المطارات الأمريكية خـــلال عام (٢٠٠٢م) ، فقد كانت تمثل في عام (٢٠٠٠م) نسبة ٢% فقط مـــن إجمـــالي حـــوادث التمييز، ثم قفـــزت في عـــام (٢٠٠١م) لتصـــل إلى (٣٦%) ، أمـــا في عام (٢٠٠٢م) ، فقد مثلت نسبة (٢٤%) من إجمالي حوادث التمييز التي تعرض لهـــا المسلمون في أمريكا خلال ذلك العام، وهي نسبة مرتفعة .

وفيما يتعلـــق بالولايات التي شهدت أكبر نسبة من حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا فقد احتلت ولاية كاليفورنيا المرتبة الأولى بنســـبه (١١%) مـــن إجمـــالي حوادث التمييز ضد المسلمين في أمريكا تليها ولاية فلوريدا (١٠%)، ثم ولاية فيرجينيا (٩%) .

كما رصد التقرير بعض السياسات الحكومية التي شكلت أكبر مصادر التمييز ضد المسلمين في أمريكا خلال العام الماضي، وأشار التقرير إلى أن بعض نصـــوص قـــانون مكافحة الإرهاب الذي أقر بعد أحداث سبتمبر (٢٠٠١م) والمعروف باسم (باتريوت آكت) سمحت للسلطات الأميركية بالتوسع في عمليات التفتيش والمراقبة بشكل غـــير مسبوق لمنازل ومساجد المسلمين ومن دون توافر أدلة على ضلوع الأشخاص المراقبين في أنشطة مشبوهة .

كما أشار التقرير إلى بعض السياسات فقد ذكر تقرير أعده المفتش العام بوزارة العدل الأمريكية ، أن السلطات اعتقلت ٨٣٨ مسلماً وعربياً في الفترة من أحداث أيلول وحتى أغسطس (٢٠٠٢م) ، وأن المعتقلين أخضعوا لمعاملة سيئة وتمييزية مثل منعهم من اتصالهم بمحامين يدافعون عنهم أو الاتصال بأسرهم، واعتقالهم بناء على أدلة سرية غير معروفة المصدر، والاعتداء عليهم لفظياً وجسدياً ، ثم قامت وزارة العدل بعقد مقابلات استجوابية مع حوالي ٨٠,٠٠٠ مسلم وعربي وإخضاع حوالي ٧٠ ألف مهاجر مسلم وعربي إلى عمليات تسجيل إجبارية لدى إدارة الهجرة الأمريكية وإخضاع ١١ ألف مهاجر عراقي إلى عمليات استجواب منذ بداية الحرب على العراق .

وأشار التقرير إلى عدد من حوادث الإساءة البالغة للإسلام والمسلمين خلال عام (٢٠٠٢م) والقادمة من بعض قيادات الحكومة الأمريكية وبعض القيادات اليمينة الأمريكية المتطرفة، بما في ذلك قيام بعض المنظمات المسلمة والعربية الأمريكية – في فبراير عام (٢٠٠٢م) ، بمطالبة لوزير العدل الأمريكي "جون أشكروفت"، بتوضيح موقفه من عبارات تسيء للإسلام نسبت إليه على صفحات أحد المواقع الإلكترونية، إذ نشر الصحفي "كال توماس" مقابلة مع وزير العدل الأمريكي "جون أشكروفت" على صفحات موقع يسمى (Crosswalk.com) نسب فيها إلى "جون أشكروفت" القول بأن : "الإسلام هو دين يطالبك فيه الرب أن ترسل ولدك ليموت من أجل الرب والمسيحية هي عقيدة يرسل فيها الرب ولده ليموت من أجلك" .

ويمكن القول : إن إهتزاز النموذج الليبرالي الغربي سواء على حقوق الإنسان أو الديمقراطي من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الحركة الدولية لحقوق الإنسان للكثير من المكاسب التي حققتها طيلة العقود الماضية، وأن ذلك لم يكن لصالح التواجد الإسلامي للأقليات المسلمة في المجتمعات الغربية.

هوامش الفصل الثاني عشر

(١) حسن الحاج : حرب أفغانستان، التحول من الجيو إستراتيجي إلى الجيو ثقافي (بيروت: المستقبل العربي، عدد (٢٧٦)، فبراير ٢٠٠٢م) ص١٢.

(٢) عصام عبد الشافي : البعد الديني للأقليات الإسلامية في الولايات المتحدة (ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٢م) ص ٥- ٧.

(٣) نادية مصطفى: ١١ سبتمبر والتحول في السياسة الخارجية الأمريكية (إسلام أون لاين، شؤون سياسية في ٢٠٠٢/٩/١٢ م) ص ٢٠.

(٤) بشير عبد الفتاح : مستقبل الدور السياسي للأمريكيين العرب (جريدة الأهرام : عدد ٢٩ /١١/ ٢٠٠١ م) .

(٥) موسى السيد: الإعلام الصهيوني (الرباط: مجلة الوحدة، عدد أكتوبر ١٩٨٩م) ص ١٨٩ .

(٦) سمير مرقص: الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة، الدين، القوة (إسلام أون لاين، شؤون سياسية في ٢٩ / ٣/ ٢٠٠٣م) ص٤ .

(٧) عبد الله شادي : تداعيات ١١ سبتمبر (القاهرة: شؤون عربية، عدد (١١١) خريف ٢٠٠٢م) ص ١٦٠ .

(٨) محسن عوض : إشـ الديمقراطية وحقوق الإنسان في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر، (معهد الدراسات العربية، عدد أكتوبر ٢٠٠٢م) الدورة الثامنة ص ١٤٣.

(٩) علاء النادي : حقوق الإنسان ضحية ١١ سبتمبر (إسلام أون لاين في ٢٠٠١/١١/٢م، شؤون سياسية) ص ٤ .

(١٠) محمد جمال عرفة : كشف حساب مسلمي أمريكا (إسلام أون لاين ، شؤون سياسية في ٢٠٠٢/٩/٥م) .

(١١) مجدي الداغر : الإسلام في أمريكا (جريدة الرأي ، عدد ٢٠٠٣/٥/١٧م) ص ١٦ .

(١٢) أميمة عبد اللطيف : الإسلام والغرب (إسلام أون لاين أوربا) في ١٩/٩/٢٠٠١ م) ص١ .

(١٣) وليد فتيحى : بعد التفجيرات ، الإسلام ينتشر أكثر في أمريكا (إسلام أون لاين، شؤون سياسية في ١٢/١٠/٢٠٠١م) .

(١٤) خالد عبد الله : السياسة الأمريكية ودورها في وضع القرار (القاهرة: شؤون عربية ،عدد (١١١) خريف ٢٠٠٢ م) ص ٢٧، ٢٨) .

(١٥) الإسلام في أمريكا (مجلة فورين أفيرز، عدد يناير ٢٠٠١) ص ٧ .

(١٦) سمير مرقص : الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق ، ص ٤ .

(١٧) حسن الحاج : حرب أفغانستان والتحول، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(١٨) ب. سينجر : أمريكا والعالم الإسلامى ، علاقة متأزمة تنتظر الحسم (إسلام أون لاين في ٢٨ /١١/٢٠٠٢م) .

(١٩) علاء النادي : حقوق الإنسان ضحية ١١ سبتمبر، مرجع سابق ص١٤ .

(٢٠) حسن الحاج : حرب أفغانستان والتحول، مرجع سابق ، ص١٨ .

(٢١) كاى حافظ : الإسلام والغرب ، مرجع سابق ، ص٧٨ .

(٢٢) محمود خليل : مأزق الأمن القومى العربى بعد أحداث سبتمبر(السياسة الدولية: عدد١٤٩ يوليو ٢٠٠٢م) ص٣٧ .

(٢٣) أنور الهوارى : أمريكا والإسلام (جريدة الأهرام : فى ٢٤/٣/٢٠٠٣م) .

(٢٤) ب.سينجر : أمريكا والعالم ، مرجع سابق ، ص١ .

(٢٥) أمريكا والعالم الإسلامى، مرجع سابق، ص ٣ .

(٢٦) علاء النادي: حقوق الإنسان ضحية ١١ سبتمبر، مرجع سابق ،ص٥ .

(٢٧) سمير مرقص : الإمبراطورية الأمريكية، مرجع سابق ،ص ٤ .

(٢٨) خالد عبد الله : السياسة الأمريكية ودورها في صنع القرار، مرجع ص ٣٧ .

(٢٩) سمير مرقص: الإمبراطورية الأمريكية، مرجع

(٣٠) مقتدر خان: المسلمون الأمريكان ، نجاح في الدعوة، فشل في السياسة (إسلام أون لاين ، قضايا سياسية ، مارس ٢٠٠٢م) .

(٣١) علاء بيومي : أحداث سبتمبر زادت نشاط مسلمي أمريكا :اسلام أون لاين / مقالات /سياسة/٢٠٠٢/٩/٩م) .

(٣٢) تقرير عن المسلمين في أمريكا (نيويورك تايمز، عدد ٣ يونيو ٢٠٠٢م) .

(٣٣) محمود أبو الفضل : التداعيات الاقتصادية لأحداث سبتمبر (أعمال الموسم الثقافي لمعهد البحوث والدراسات العربية، أكتوبر ٢٠٠٢م) العدد (٨) .

(٣٤) التداعيات الاقتصادية لأحداث سبتمبر، المرجع السابق، ص ١٧٥ .

(٣٥) مجدي صبحي : أموالنا رهينة ١١ سبتمبر:إسلام أون لاين /مقالات / سياسة/٢٠٠٢/٩/٣م .

(٣٦) أموالنا رهينة ١١ سبتمبر، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٣٧) خالد شوكت : مسلمو الغرب اقتصاد محاصر :إسلام أون لاين /مقالات / اقتصاد /سياسة/٢٠٠٢/٩/٩م.

(٣٨) حسني الحفني : الأبعاد الاقتصادية لأحداث ١١ سبتمبر (شؤون خليجية: مركز دراسات الخليج العدد (٢٨) شتاء ٢٠٠٢) ص ٧٦ .

(٣٩) خالد شوكت : مسلمو الغرب اقتصاد محاصر، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٤٠) حسن الحاج : حرب أفغانستان والتحول، مرجع سابق ،ص ٢٦ .

(٤١) حرب أفغانستان والتحول، مرجع سابق ،ص ٢٧ .

(٤٢) تقرير مركز الخليج للدراسات حول أحداث سبتمبر ٢٠٠٢م ، ص ٩٠ .

(٤٣) محمد كمال: أثر أحداث ١١ سبتمبر على النموذج الديمقراطي الأمريكي (شؤون خليجية، العدد (٢٩) ربيع ٢٠٠٢) ص ٩٣ .

(٤٤) عماد جاد: أثر أحداث ١١ سبتمبر على الديمقراطية وحقوق الإنسان (شؤون خليجية، العدد ٢٩ ربيع ٢٠٠٢ م) ص ٩٨ .

(٤٥) محمد كمال : أثر أحداث ١١ سبتمبر على النموذج الديمقراطي الأمريكي، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٤٦) إسماعيل الشطي: تحديات إستراتيجية بعد أحداث سبتمبر (بيروت : المستقبل العربي ، العدد ٢٨٣ سبتمبر ٢٠٠٢م) ص ٣٧ .

(٤٧) إسماعيل الشطي: تحديات إستراتيجية بعد أحداث سبتمبر، المرجع السابق ص ٤٤ .

(٤٨) حسن الحاج : حرب أفغانستان والتحول، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٤٩) جمال مظلوم : التداعيات العسكرية لأحداث الولايات المتحدة (شؤون خليجية : العدد (٣٨) شتاء ٢٠٠٢م) ص ٨٥ .

(٥٠) صلاح سالم : الخليج العربي، ضغوط من كل اتجاه (السياسة الدولية ، عدد (١٤٨) أبريل ٢٠٠٢م) ص ٧١، ٧٢ .

(٥١) صلاح سالم : الخليج العربي، ضغوط من كل اتجاه، مرجع سابق ص ٧٠ .

(٥٢) تقرير حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (شؤون خليجية : العدد ٣٨، شتاء ٢٠٠٢م) ص ٩١ .

(٥٣) تقرير منظمة (كير الإسلامية) بالولايات المتحدة عن عام (٢٠٠٢م) حول حوادث التمييز والعنف ضد المسلمين فى المدن الأمريكية.